

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٩

الجمعة، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بورغ/السيدة فرايزر	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد هولغوين مالدونادو
	ألبانيا	السيدة جاتشكا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيد كاسيس
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أمبراتوم - ساريونغ
	فرنسا	السيدة كولونا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كليفرلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بليكن
	اليابان	السيد هاياشي

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05861 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة

للإدلاء ببيان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول

بضع كلمات فيما يتعلق بنقطة نظام.

نود أن نطلب منكم، سيدي الرئيس، أن تتفضلوا بتوضيح الأساس الذي تقترحون عليه إعطاء الكلمة لوزير خارجية أوكرانيا السيد ديميترو كوليبا قبل أن يتكلم أعضاء المجلس. ليس لدينا أي اعتراض على بيانه، ولكن للمجلس قواعده، التي وضعت قبل أن تصبح مالطة عضوا في مجلس الأمن بوقت طويل. ويجب عليكم، سيدي الرئيس، التقيد بها. وأود الحصول على إجابة على سؤالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بالنقاط التي أثارها ممثل

الاتحاد الروسي.

تُعقد هذه المناقشة في الذكرى السنوية الأولى لبدء الحرب في أوكرانيا، وترى الرئاسة أن السماح لوزير خارجية أوكرانيا بأخذ الكلمة قبل أعضاء المجلس في هذه المناسبة أمر له قيمته، وذلك فقا للفقرة ٣٣ من المذكرة الرئاسية S/2017/507.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أحذركم،

سيدي، من أنه في اللحظة التي تضربون فيها المطرقة ستكونون بذلك قد أضفيتم الطابع الرسمي على قراركم، وستخلقون سابقة فظيعة يُمنح بموجبها ممثلو أوكرانيا في المجلس ذلك النوع من الامتيازات الذي يُحرم منه ممثلو مناطق أخرى من العالم. واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض الأمثلة المحددة من ممارسة تمت مؤخرا: الجلسة المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى التي عُقدت في ٢١ شباط/فبراير (انظر S/PV.9265)، حيث تكلمت السيدة سيلفي فاليري باييو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أعضاء المجلس؛ والجلسة التي

عُقدت في ٢٧ كانون الثاني/يناير بشأن مالي (انظر S/PV.9251)، حيث تكلم أيضا وزير خارجية ذلك البلد، السيد عبد الله ديوب، بعد أعضاء المجلس؛ والجلسة التي عُقدت في ١١ كانون الثاني/يناير بشأن كولومبيا (انظر S/PV.9240)، حيث تكلمت نائبة الرئيس - وأشدد على ذلك، ليس حتى وزير الخارجية بل نائبة الرئيس، السيدة فرانسيس ماركيس مينا - بعد أعضاء مجلس الأمن؛ والجلسة التي عُقدت في ٢٤ كانون الثاني/يناير بشأن هايتي (انظر S/PV.9247)، حيث تكلم وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد روبرتو ألباريس جيل، بعد جميع أعضاء مجلس الأمن. وبالمثل، تحدث السيد ألباريس جيل بعد أعضاء مجلس الأمن في الجلسة المتعلقة بهايتي التي عُقدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9233). قائمة هذه الأمثلة يمكن أن تطول وتطول.

وإذا تكلمنا عن السوابق، فإن السيد ديميترو كوليبا نفسه تكلم في مجلس الأمن في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9135) بعد جميع أعضاء مجلس الأمن. ولم يعرض أي وفد غربي مرة واحدة الاستماع إلى ممثلين عن أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو في الواقع أي مناطق أخرى، باستثناء أوكرانيا، يتكلمون قبل أن يتكلم أعضاء مجلس الأمن في جلسات تتأثر بها هذه المناطق بشكل مباشر.

هل تفهمون، سيدي، كيف سيبدو الأمر في عيون بقية العالم إذا قررت اليوم إعطاء السيد كوليبا الحق الامتيازي في التكلم في بداية الجلسة؟ أود أن أشدد مرة أخرى على أنه ليس لدينا أي اعتراض على البيان الذي سيدلي به السيد ديميترو كوليبا في حد ذاته؛ فنحن مستعدون للاستماع إليه. ولكن ينبغي أن يكون ذلك متمشيا تماما مع الممارسة المتبعة بموجب المادة ٣٧، أي أن تأخذ الوفود الكلمة بعد أعضاء المجلس.

ما نراه الآن هو محاولة أخرى لإعطاء حقوق معينة لبلد معين، حيث أنكم، سيدي، كممثل لـ "البليون الذهبي"، تعطون بشكل صريح الأفضلية لأوكرانيا لمجرد أنها جزء من مشروعكم الجيوسياسي. وسيبدو أن مشاكل بقية العالم لا تهمكم. وينطبق الشيء نفسه على العدد غير المسبوق من الوفود التي ستُدعى اليوم وفقا للمادة ٣٧ - ١٢ بلدا من

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء الموقرين وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بولندا، تشيكيا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، كرواتيا، لاتفيا، مقدونيا الشمالية، هنغاريا، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد جوزيب بوريل فونتييس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إن المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ليست مسألة مصلحة خاصة. وهي ليست مجرد كلمات على الورق. إنها في صميم كينونتنا. وهي تجسد المهمة الدافعة لأمننا المتحدة. "نُها موجودة تحديداً لمعالجة أي مظالم، مهما كانت. قبل عام، وفي أعقاب جلسة لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.8974)، حثت على أنه،

"باسم الإنسانية لا تسمحوا بأن تبدأ في أوروبا ما يمكن أن تكون أسوأ حرب منذ بداية القرن، بعواقب ليست مدمرة لأوكرانيا فحسب، وليست مأساوية للاتحاد الروسي فحسب، ولكن بعواقب لا يمكننا حتى التنبؤ بها فيما يتعلق بتداعياتها على الاقتصاد العالمي".

قلت آنذاك إنه يجب علينا أن نعطي السلام فرصة، ولكن لم تتم إتاحة فرصة للسلام. شريعة الحرب هي التي سادت.

بلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الممثل السامي جوزيف بوريل فونتييس. ومن الواضح أن كل تلك البلدان، التي تشترك في نفس موقف الاتحاد الأوروبي الذي تملّيه بروكسل، لن تضيف أي قيمة للمناقشة. إن مثل هذا النهج يحط من قيمة مناقشتنا ويضر بسمعة المجلس.

لقد دخل زملاؤكم البريطانيون بالفعل سجلات التاريخ بوصفهم من تولوا رئاسة سيئة النية للمجلس عندما رفضوا طلبنا بعقد جلسة طارئة خاصة للمجلس - وهو أمر غير مسبوق.

ونأسف لأن الرئاسة المالطية مرارا وتكرارا تجاهلت النظام الداخلي لمجلس الأمن وممارساته بشكل علني وأعطت لموقفها الوطني والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي أسبقية على مسؤولياتها بوصفها رئيسة لمجلس الأمن، والتي يفترض أن تكون الوصية على إجراءات المجلس وأن تتخذ موقفا محايدا. إننا مضطرون إلى القول بأن مالطة ليست على مستوى هذه المهمة. ويؤكد ذلك اعتقادنا بأنه لا توجد قيمة مضافة في توسيع عضوية المجلس بإضافة بلدان غربية، لأنها تقوم بتحويل المجلس إلى أداة لإرضاء أهوائهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أحيط علما بالنقاط التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي.

هل لي أن أذكر أيضا، على سبيل المثال، بأن وزير خارجية صربيا كان قد تكلم قبل أعضاء مجلس الأمن مرتين على الأقل، خلال الجلستين الماضيتين بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.9155 و S/PV.9019).

وفيما يتعلق بقائمة المتكلمين بموجب المادة ٣٧، أحاطت الرئاسة علما بأن جميع تلك الطلبات جاءت من وزراء الخارجية الذين اقتطعوا من وقتهم للسفر إلى نيويورك حتى يكونوا في الأمم المتحدة في هذه الذكرى السنوية. ويشير ذلك بوضوح إلى أنهم يشعرون بأن بلدانهم قد تأثرت ولا تزال تتأثر بهذه الحرب بشكل مباشر.

أقر جدول الأعمال.

ومما لا شك فيه أن الاتحاد الروسي يعاني أيضا من عواقب وخيمة.

(تكلم بالفرنسية)

إننا بحاجة إلى السلام - السلام الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبينما نعمل من أجل السلام، سنواصل الدعوة إلى العمل على جبهات عديدة. يجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. فيجب أن تتوقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب أن يتوقف استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان - في البلدات والمدن والقرى. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بشكل آمن ودون عوائق.

كما يجب أن نستثمر في إنعاش أوكرانيا وإعادة إعمارها. وبناء على طلب الحكومة الأوكرانية وبالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة تقييم الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للطاقة، وذلك بالاشتراك مع البنك الدولي.

ومنذ بداية الحرب تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أوكرانيا لضمان سلامة وأمن مفاعلاتها العاملة البالغ عددها ١٥ في أربع محطات نووية، بما في ذلك أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا في زابورجيا. وما زلنا نحث جميع الأطراف على الاتفاق بسرعة على إنشاء منطقة لحماية السلامة والأمن النوويين وتنفيذها في محطة زابورجيا للطاقة النووية من أجل تجنب وقوع حادث خطير قد تكون له عواقب كارثية.

لقد أدت التهديدات المبطنة باستخدام الأسلحة النووية في سياق النزاع إلى تزايد المخاطر النووية إلى مستويات لم نشهدها منذ أهلك أيام الحرب الباردة. وهذه التهديدات غير مقبولة.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يزال التقدم يُحرز في إطار مبادرة حبوب البحر الأسود، وهي اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة وحكومة تركيا مع الطرفين. وقد تم

الغزو الروسي لأوكرانيا هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد أطلق الغزو العنان للموت والدمار والتشريد على نطاق واسع. وتسببت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية في وقوع إصابات عديدة ومعاناة رهيبة. وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عشرات حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بحق الرجال والنساء والفتيات. كما تم توثيق انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد أسرى الحرب - ومئات حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي للمدنيين.

الحياة جحيم حقيقي لشعب أوكرانيا. إن ما يقدر بنحو ١٧,٦ مليون شخص - أي قرابة ٤٠ في المائة من سكان أوكرانيا - يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. لقد محت الأزمة ٣٠ في المائة من الوظائف التي كانت موجودة قبل الحرب. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن قرابة ٤٠ في المائة من الأوكرانيين عاجزون عن تحمل تكاليف ما يكفي من الغذاء أو الحصول عليه. وقد أثارت الحرب أزمة نزوح لم تشهدها أوروبا منذ عقود. فقد تم تسجيل أكثر من ٨ ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو ٥,٤ مليون شخص شردوا داخليا. وأُجبر أكثر من نصف الأطفال الأوكرانيين على ترك منازلهم، حيث أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم يواجهون مخاطر جسيمة من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. وتتعرض البنية التحتية الحيوية لإطلاق النار. لقد تم تدمير شبكات المياه والطاقة والتدفئة في ذروة فصل الشتاء القارس البرودة. وتحققت منظمة الصحة العالمية من وقوع أكثر من ٧٠٠ هجوم على مرافق الرعاية الصحية. وتضررت أو دُمّرت أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة وكلية. وخرج تعليم ملايين الطلاب عن مساره بشكل خطير.

وما نقل القدرة على قياسه ولكنه لا يقل أهمية هو التأثير المدمر للتشريد والقصف على الصحة العقلية للأوكرانيين على مدى شهور. فهناك قرابة ١٠ ملايين شخص، من بينهم ٧,٨ مليون طفل، يتعرضون لخطر الاكتئاب الحاد التالي للصدمات.

المؤلفة من ١٠ نقاط هو استعادة الاحترام لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة، الذي التزمنا جميعاً باحترامه والتمسك به. باختصار، الهدف من الخطة هو إخراج روسيا من أوكرانيا وجعل العالم مكاناً أكثر أمناً. ومن الواضح أن أي مقترحات سلام جديدة ينبغي أن تتماشى الآن مع المطالب التي حددها قرار الجمعية. إننا ندعو جميع البلدان من كل ركن من أركان العالم إلى تيسير تنفيذ القرار وصيغة السلام.

يتعين علينا أن نعمل بشكل مشترك وسريع لضمان السلامة والأمن النوويين، وذلك من خلال إجبار روسيا على الانسحاب من محطة زابوريجيا النووية المحتلة بشكل غير قانوني ووقف الهجمات الصاروخية التي تعرض محطات الطاقة النووية للخطر في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا؛ وتجنب خطر الجوع، من خلال تعزيز مبادرة حبوب البحر الأسود والتصدي للجهود الروسية لتقييدها، وكذلك من خلال تطوير مبادرة الحبوب من أوكرانيا؛ ومنع حدوث أزمة طاقة، الأمر الذي سيتطلب وقف الإرهاب الصاروخي الروسي ضد البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا؛ وحماية البيئة، حيث أن القصف الروسي الذي أحرق ملايين الهكتارات من الغابات الأوكرانية يهدد جهودنا لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

لكن أولاً وقبل كل شيء، يجب إنقاذ الناس. إن حياتهم وحقوقهم هي في صميم كفاحنا من أجل السلام. ولا يمكن المبالغة في حجم الأزمة الإنسانية الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا. وأود أن أسلط الضوء هنا على إحدى الحقائق المروعة العديدة - وهي أن روسيا تنفذ الآن في أوكرانيا ما قد يكون أكبر حالة في التاريخ الحديث لاختطاف الأطفال برعاية الدولة.

سوف تقاوم أوكرانيا كما فعلت حتى الآن، وسوف تقوز أوكرانيا. سوف يخسر بوتين في وقت أسرع بكثير مما يعتقد. إليكم ما يجب أن يعرفه المسؤولون والجنود الروس. هل تعتقدون أنكم ستقتلون مما فعلتموه؟ لا، سوف ينتهي بكم الأمر في المحاكمة. وسوف تدلون بشهادتكم حول مدى معارضتكم للعدوان وكيف تحديداً تتبعتم الأوامر.

الآن بأمان إعادة ربط أكثر من ٢٠ مليون طن متري من المواد الغذائية بسلاسل التوريد العالمية على أكثر من ٧٠٠ سفينة، مما ساعد على خفض الأسعار في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشدد على أهمية استمرار مشاركة جميع الأطراف في هذه المبادرة، وأكرر دعوتنا إلى تمديدتها إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٢٣.

كما أن الأمم المتحدة تواصل عملها مع جميع أصحاب المصلحة لإزالة العقبات المتبقية أمام صادرات الأغذية والأسمدة الروسية، بما في ذلك غاز النشادر. إن تلك الصادرات ضرورية لسائر جهودنا من أجل خفض الأسعار والحد من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتثبت هذه الجهود أن التعاون الدولي ضروري وذا قيمة ويمكن، حتى في خضم النزاع.

لقد عقد مجلس الأمن خلال العام الماضي أكثر من ٤٠ مناقشة بشأن أوكرانيا. إن المدافع هي التي تتكلم الآن، ولكننا نعلم جميعاً أن طريق الدبلوماسية والمساءلة هو في نهاية المطاف الطريق إلى سلام عادل ومستدام، سلام يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة أمس (قرار الجمعية العامة دإط-١١/٦). يجب أن نمنع المزيد من التصعيد. ويجب علينا جميعاً أن نشجع كل جهد مجد لإنهاء إراقة الدماء، ولإعطاء السلام فرصة بعد طول انتظار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد اتخذت الجمعية العامة للتو قراراً (قرار الجمعية العامة دإط-١١/٦) بشأن مبادئ السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا. وقد وقفت ١٤١ دولة عضواً إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة، بينما وقفت سبع دول إلى جانب روسيا. فلا نحتاج إلى أي توضيحات إضافية. هذا القرار يتبع منطق صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام. والهدف من خطته

إنني أفتح ميثاق الأمم المتحدة ولا أرى عبارة تقول إنه "يمكن لدول أعضاء أن تهاجم دولاً أعضاء أخرى بإرادتها". ولا أرى عبارة تقول إن "انتهاك الحدود مسموح به". علاوة على ذلك، والأهم من ذلك، لا أرى عبارة "الاتحاد الروسي" في الميثاق مدرجة في قائمة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ففي عام ١٩٩١ اغتصبت روسيا مقعد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كعضو دائم في مجلس الأمن وحولته إلى عرش الإفلات من العقاب. يجب تحديد مستقبل روسيا في الأمم المتحدة في سياق التغيير غير الشرعي لألواح الأسماء من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى روسيا في عام ١٩٩١ والمسؤولية عن الجرائم المرتكبة على أراضي أوكرانيا، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

أقولها مرارا وتكرارا - السلام يعني العدالة، وجميع الدول المحبة للسلام ستكسب السلام في ساحة المعركة وعلى الطاولة الدبلوماسية. وأخيرا، في هذا اليوم المأساوي، ونحن نأسى على الأرواح والمصائر التي حطمتها روسيا، أرجو من الجميع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على ضحايا العدوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نقف على أقدامنا لإحياء ذكرى جميع ضحايا ما حدث في أوكرانيا، بدءا من عام ٢٠١٤ - جميع الذين لقوا حتفهم. فجميع الأرواح لا تقدر بثمن، ولهذا السبب نقف لإحياء ذكراهم جميعا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطة.

أبدأ بشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته والوزير كوليبا على بيانه.

لقد اجتمعنا لإحياء ذكرى مرور عام على شن الاتحاد الروسي عدوانه على أوكرانيا. إن هذه الحرب الوحشية التي شنت دون مبرر

هل تعتقدون أن العالم سوف يتعب من دعم أوكرانيا؟ سوف يزداد هذا الدعم قوة. هل تعتقدون أن أوكرانيا ستتعب في النهاية من الدفاع عن نفسها؟ كلما واصلتم مهاجمة أوكرانيا وكلما طال ذلك كلما ازدادنا عزما وكلما كانت هزيمتكم أكثر إذلالا.

لقد لفقت الدعاية الروسية هذه الرواية المناقفة بأن تزويد أوكرانيا بالأسلحة يوجب الحرب. أوكرانيا بالفعل تحتاج إلى أسلحة، تماما كما يحتاج رجل الإطفاء إلى الماء لإطفاء حريق، الحريق الذي يدمر منزلك ويقتل الأبرياء. كلما حصلنا عليه بشكل أسرع وكلما حصلنا على المزيد، كلما تم إطفاء الحريق بشكل أسرع. إن تسليح بلد يدافع عن نفسه ضد العدوان هو أمر مشروع تماما وعمل من أعمال الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، مساعدة المعتدي هي أمر غير مشروع ويتحدى الميثاق. إن أي إمداد لروسيا بالأسلحة أو المعدات العسكرية يعني التواطؤ في الإخلال بالميثاق. كل من يعطي أسلحة لروسيا يرتكب جريمة.

على المدى القصير، تحتاج أوكرانيا إلى استعادة سيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وعلى المدى الطويل، يجب تحقيق العدالة. لقد كان الحكم الذي أصدرته محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية واضحا وضوح الشمس: الحرب العدوانية ليست جريمة حرب فحسب؛ بل هي الجريمة الدولية الكبرى، التي تميز نفسها عن جرائم الحرب الأخرى فقط من حيث أنها تحتوي على الشر المتراكم لكل الجرائم. ولذلك ندعو إلى إنشاء محكمة خاصة ذات ولاية قضائية محددة على جريمة العدوان على أوكرانيا ولديها القدرة على التعامل مع الحصانات الشخصية للمرتكبين الرئيسيين لتلك الجريمة.

إن جغرافية الجرائم الروسية ضد السلم والأمن الدوليين تتجاوز حدود أوكرانيا وتصل إلى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. روسيا لا تحرض على النزاعات فحسب، بل تعرقل أيضا بشكل منهجي قرارات مجلس الأمن اللازمة لحلها. واليوم جادلت روسيا بأن المجلس يركز بشكل مفرط على أوكرانيا ويتجاهل المشاكل في بقية العالم. فلنتذكر جميعا الحقيقة - روسيا هي مشكلة العالم.

الجناية الدولية في تحقيقاته ونواصل النظر في سبل ضمان المساءلة عن جريمة العدوان. كما ندعو الاتحاد الروسي إلى احترام حكم محكمة العدل الدولية الذي يأمر بالتعليق الفوري للعمليات العسكرية.

وفي هذه المناسبة، لا بد لي أيضا من الإعراب عن قلقنا الشديد فيما يتعلق بالسلامة النووية في أوكرانيا. إن القصف داخل محطات الطاقة النووية وحولها في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا للطاقة النووية، يشكل تهديدا بينيا وصحيا خطيرا ويشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. ويمكن لهذه الأعمال أن تؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية خطيرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل.

وفي سياق هيكل عالمي متدهور لعدم الانتشار فإن أي إعلان من جانب روسيا يوحي بأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية له ما يبرره بأي شكل من الأشكال هو أمر غير مقبول. ولا يؤدي هذا الخطاب إلا إلى عدم اليقين، ويزيد من تقويض الثقة بين الطرفين، ولا يخدم إلا كوسيلة لتصعيد النزاع وزيادة التوترات.

لقد كان لهذا العدوان أيضا عواقب وخيمة على النظام الدولي القائم على القواعد الذي اتفقنا عليه جميعا. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، فإن أمننا الجماعي يعتمد على هذه المبادئ المشتركة، والتي تدعمها فكرة أن الحق ليس للقوة. ولا يحق لأي دولة أو قوة إعادة رسم الحدود وفقا لمصالحها الجيوسياسية. تؤكد مألطة من جديد دعمها الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وبوصفنا ملتزمين بتعددية الأطراف فمن واجبنا أن ندافع عن هذه المبادئ وأن نعززها ونتصدى لازدراءها.

ختاما، ستواصل مألطة، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، دعم جميع الجهود الرامية إلى التصدي لعواقب العدوان الروسي. كما نكرر التأكيد على أن الخطوة الوحيدة نحو سلام دائم هي أن توقف روسيا فوراً جميع الأعمال العدائية وأن تسحب بالكامل ودون قيد أو شرط جميع قواتها ومعدات العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

ولا سابق استنزاف تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد جلبت لأوكرانيا وسكانها معاناة هائلة ودمارا وبؤسا. الحرب هي أيضا وصمة عار على المبادئ ذاتها التي نحن هنا ملزمون بالتمسك بها. كما أنها فاقمت أزمة الغذاء والطاقة العالمية، مما زاد مفاقمة الحالات الإنسانية الصعبة أصلا التي تعاني منها البلدان الضعيفة وسكانها في جميع أنحاء العالم.

في البداية، أكرر التأكيد على أن لكل دولة الحق السيادي في تقرير المصير، بما في ذلك اختيار مصيرها من أجل ضمان سلامتها وأمنها. على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية أظهر الأوكرانيون شجاعة ومرونة لا تُصدق من خلال الدفاع ليس فقط عن حقهم في الوجود في مواجهة عدوان عسكري وحشي، ولكن أيضا عن القيم والمبادئ التي يستند إليها النظام الدولي القائم على القواعد. وخلال العام الماضي قدمت عدة آليات تابعة للأمم المتحدة وآليات دولية أدلة على عمليات قتل عشوائي للمدنيين، وهجمات على هياكل أساسية مدنية، وتعذيب وضروب أخرى من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وعمليات الاختطاف والترحيل القسري للأطفال.

هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة. ويجب إعادة هؤلاء الأطفال إلى أسرهم أو الأوصياء القانونيين عليهم دون تأخير. وسيظل الأثر المأساوي لعمليات النقل والترحيل هذه على أطفال أوكرانيا محسوسا لأجيال قادمة.

ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان المساءلة عن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يشمل ذلك تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة والعنف الجنسي. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة ومحاسبتهم دون تأخير. ولذلك نرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

كما نؤكد من جديد دعمنا للآليات التي تعمل في هذا الكفاح ضد الإفلات من العقاب. فنحن نقف إلى جانب المدعي العام للمحكمة

فألقي عددا متزايدا من شباب روسيا في مفرمة لحم من صنعه. وأطلق العنان لمجموعة فاغنر - المرتزقة الذين ارتكبوا فظائع من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، والآن في أوكرانيا.

وبالتبع هذه ليست القصة الكاملة لما حدث في العام الماضي. فهناك أيضا قصة شعب أوكرانيا. الشعب، الأقل عددا بكثير، قد قاتل بشجاعة للدفاع عن دولته وحريته وحقه في تقرير مستقبله، وأظهر وحدة ملهمة في مساعدة بعضهم البعض على تحمل هجوم موسكو الذي لا هوادة فيه. يعطي المعلمون وأفراد المجتمع دروسا للأطفال في المخابي. وقد ارتجل عمال المدن الإصلاحات لإعادة الحرارة والطاقة والمياه للسكان. وأقام الجيران مطابخ الحساء لإطعام الجوع.

وهناك أيضا قصة الكيفية التي تكاتف بها المجتمع الدولي. لقد صوتت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء عدة مرات لإدانة انتهاكات روسيا لميثاق الأمم المتحدة ولرفض محاولتها غير القانونية للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية. بالأمس صوت ١٤١ بلدا في الجمعية العامة لصالح القرار دإط-١١/٦، الذي يؤكد من جديد المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية، ويدين الفظائع التي ترتكبها روسيا، ويعرب عن تأييده لسلام عادل وشامل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وعندما حاول الرئيس بوتين استخدام الجوع كسلاح، مستغلا أسوأ أزمة غذاء عالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة، تصدى لذلك المجتمع الدولي على وجه السرعة. ومنذ أن ترأست الولايات المتحدة جلسة بشأن الأمن الغذائي في أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.9036)، وقع أكثر من ١٠٠ بلد على مجموعة من الالتزامات الملزمة للتخفيف من حدة الجوع. وبفضل الأمين العام غوتيريش وتركيا، خففت مبادرة حبوب البحر الأسود من قبضة روسيا الخانقة على موانئ أوكرانيا وخفضت تكلفة الحبوب على العالم. وبينما تحاول موسكو مرة أخرى عرقلة إنتاجها، يتعين علينا الآن ضمان تمديد وتوسيع نطاق المبادرة. عندما حاول الرئيس بوتين جعل الطاقة سلاحا، نقلنا مصادر إمدادات الغاز الطبيعي إلى جميع أنحاء العالم حتى تتمكن البلدان التي استهدفتها روسيا من إبقاء شعوبها دافئة في الشتاء، واتخذت أوروبا خطوات استثنائية لإنهاء اعتمادها على الطاقة الروسية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): قبل

عام وأسبوع، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، حذرت مجلس الأمن من أن روسيا تخطط لغزو أوكرانيا (انظر S/PV.8968). وقلت إن روسيا ستصطنع ذريعة ثم تستخدم الصواريخ والدبابات والجنود والهجمات الإلكترونية لضرب أهداف محددة مسبقا، بما في ذلك كييف، وذلك بهدف الإطاحة بحكومة أوكرانيا المنتخبة ديمقراطيا. ممثل روسيا - وهو نفس الممثل الذي سيتكلم اليوم - وصف تلك التحذيرات بأنها "اتهامات لا أساس لها". وبعد سبعة أيام، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، شنت روسيا غزوها واسع النطاق.

وبسبب المقاومة الشرسة من قبل المدافعين عن أوكرانيا، فشل الرئيس بوتين في تحقيق هدفه الأساسي لغزو أوكرانيا ووجودها كدولة مستقلة وامتصاصها داخل روسيا. ثم خرج علينا بمجموعة أساليبه الخاصة بشبه جزيرة القرم من عام ٢٠١٤. لقد ذكر الاستفتاءات السريعة في أربعة أجزاء محتلة من أوكرانيا، والأوكرانيين المرحلين عنها، والروس الذين نُقلوا إليها بالحافلات، والاقتراعات الزائفة التي أُجريت تحت تهديد السلاح، ثم تلاعب بالنتائج ليزعم وجود تأييد بالإجماع للانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وعندما لم يستطع الرئيس بوتين تدمير الجيش الأوكراني كثف جهوده للقضاء على الروح الأوكرانية. لقد قتلت روسيا خلال العام الماضي عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأوكرانيين، واقتلعت أكثر من ١٣ مليون شخص من منازلهم، ودمرت أكثر من نصف شبكة الطاقة في البلد، وقصفت أكثر من ٧٠٠ مستشفى و ٢٦٠٠ مدرسة، واختطف ما لا يقل عن ٦٠٠٠ طفل أوكراني، بعضهم لا يتجاوز أعمارهم أربعة أشهر، ونقلتهم إلى روسيا. إلا أن روح الأوكرانيين لا تزال متماسكة. وإذا كان حدث لها أي شيء فهو أنها باتت أقوى من أي وقت مضى.

وعندما شنت أوكرانيا هجوما مضادا استعادت به مساحات شاسعة من أراضيها قام الرئيس بوتين بتجنيد ٣٠٠ ألف رجل إضافي،

المجلس بالنداءات المطالبة بوقف مؤقت أو غير مشروط لإطلاق النار. فسوف تستخدم روسيا أي توقف في القتال لتعزيز سيطرتها على الأراضي التي استولت عليها بشكل غير قانوني وستجدد قواتها لشن مزيد من الهجمات. هذا ما حدث عندما تم تجميد أول هجوم روسي على أوكرانيا في عام ٢٠١٥. ويجب أن ننظر إلى ما أعقب ذلك.

ينبغي ألا يقع أعضاء مجلس الأمن في المعادلة الزائفة المتمثلة في دعوة كلا الجانبين إلى وقف القتال أو دعوة الدول الأخرى إلى التوقف عن دعم أوكرانيا باسم السلام. ولا ينبغي لأي عضو في المجلس أن يدعو إلى السلام بينما يدعم حرب روسيا على أوكرانيا وعلى ميثاق الأمم المتحدة. ففي هذه الحرب، هناك معتد وهناك ضحية. روسيا تحارب من أجل الغزو. أوكرانيا تحارب من أجل حريتها. إذا توقفت روسيا عن القتال وغادرت أوكرانيا، تنتهي الحرب. إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، تنتهي أوكرانيا. وتبقى الحقيقة أن رجلا واحدا، فلاديمير بوتين، قد بدأ هذه الحرب. رجل واحد يمكنه أن ينهيها.

ثانيا، حتى ونحن نعمل على إنهاء حرب روسيا ضد أوكرانيا، يجب على أعضاء المجلس أن يواصلوا التصدي للتحديات الأخرى التي تواجه السلم والأمن الدوليين. إننا نسمع مخاوف الدول التي تشعر بالقلق من أن الوقوف مع أوكرانيا ومحاسبة روسيا يحول التركيز والموارد عن الآخرين المحتاجين. أقول لتلك البلدان ببساطة: انظروا إلى أعمالنا. وعندما تسمع روسيا والمدافعين عنها يتهمون الدول التي تدعم أوكرانيا بتجاهل بقية العالم، أقول انظروا إلى تصرفات موسكو. قارنوا الأرقام. فبالإضافة إلى ١٣,٥ بليون دولار من المعونة الغذائية التي أسهمت بها الولايات المتحدة في مكافحة الجوع خلال العام الماضي، نمول كذلك أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية برنامج الأغذية العالمي. وتسهم روسيا بأقل من ١ في المائة من تلك الميزانية. هذا ليس أمرا ناشزا. فاستنادا إلى أحدث أرقام الأمم المتحدة، تتبرع الولايات المتحدة بأكثر من تسعة أضعاف ما تتبرع به روسيا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتبرع ٣٩٠ ضعف ما تتبرع به روسيا لليونسيف. ونعطي ما يقرب من ١ ٠٠٠ ضعف ما تقدمه روسيا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

لم يتحمل أي بلد مصاعب نتيجة للحرب الروسية أكثر من أوكرانيا، لكن كل بلد تقريبا شعر بالألم. ومع ذلك تواصل الدول في جميع أنحاء العالم الوقوف إلى جانب أوكرانيا لأننا جميعا ندرك أنه إذا تخلينا عن أوكرانيا فإننا نتخلى عن ميثاق الأمم المتحدة نفسه وعن المبادئ والقواعد التي تجعل جميع البلدان أكثر أمنا وسلامة - لا استيلاء على الأراضي بالقوة، ولا محو لحدود بلد آخر، ولا استهداف للمدنيين في الحرب، ولا حروب عدوانية. وما لم ندافع عن تلك المبادئ الأساسية فإننا ندعو إلى عالم تصنع فيه القوة الحق ويهيمن فيه القوي على الضعيف. هذا هو العالم الذي أنشئ هذا الجهاز لكي ينهي، وتقع على عاتق أعضاء المجلس مسؤولية فريدة عن ضمان عدم عودتنا إليه. يمكننا القيام بذلك من خلال ثلاث طرق.

أولا، يجب أن نضغط من أجل سلام عادل ودائم. وأتوقع أن تدعو اليوم بلدان عديدة إلى السلام. ولا أحد يريد السلام أكثر من الشعب الأوكراني. لقد أوضحت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، حتى قبل هذه الحرب، أننا مستعدون للمشاركة في أي جهد دبلوماسي ذي مغزى لوقف العدوان الروسي على أوكرانيا. لكن التاريخ يعلمنا أن المهم هو طبيعة هذا السلام. ولكي يكون السلام عادلا، يجب أن يدعم المبادئ التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة - السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. ولكي يكون السلام دائما يجب أن يضمن عدم قدرة روسيا ببساطة على الراحة وإعادة التسلح وإعادة شن الحرب خلال بضعة أشهر أو بضع سنوات. وأي سلام يضفي الشرعية على استيلاء روسيا على الأراضي بالقوة سيُضعف الميثاق ويبعث برسالة إلى المعتدين المحتملين في كل مكان مفادها أن بإمكانهم غزو البلدان والإفلات من العقاب.

لقد طرح الرئيس زيلينسكي خطة من ١٠ نقاط لسلام عادل ودائم. وعلى النقيض من ذلك، أوضح الرئيس بوتين أنه لا يوجد شيء يمكن الحديث عنه حتى تقبل أوكرانيا "الحقائق الإقليمية الجديدة"، بينما ضاعف هو تكتيكاته الوحشية.

تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن ضمان أن يكون أي سلام عادلا ودائما. وينبغي ألا يندفع أعضاء

نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب - هكذا يبدأ الميثاق. وقد حان الوقت للوفاء بذلك الوعد. هناك الكثير من الناس في أوكرانيا الذين يريدون نفس الشيء مثل تلك الفتاة الصغيرة، فيرونيكا - عالم يمكنهم فيه العيش في سلام في بلادهم والحفاظ على سلامة الأشخاص الذين يحبونهم. إن لدينا القوة. ونقع على عاتقنا مسؤولية إيجاد ذلك العالم اليوم ولأجيال القادمة. ولا يمكننا أن نسمح، ولن نسمح، لبلد واحد بتدميره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بلينكن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا.

السيدة خاشكا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مالطة على تنظيم جلسة اليوم وبشكركم، معالي الوزير، على رئاستها. إننا ممتنون للأمين العام على كلماته القوية وجهوده الصادقة المستمرة لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وقبل كل شيء، وضوحه الأخلاقي خلال هذه الأزمة غير المسبوقة.

إن هذه ذكرى مأساوية. ولا يوجد ما يحتفل به، بل كل ما يؤسف عليه. ولكن لا يزال هناك شيء واحد حاسم يجب ملاحظته وعدم نسيانه مطلقا. من حرب كارثية وعواقبها الرهيبة، شهدنا عالما متحدا بشكل ملحوظ في إدانة حرب اختيارية ورفض ضم الأراضي بالقوة والتمسك بالقانون الدولي والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. وبالأمر (انظر A/ES-11/PV.19)، أكدت ١٤١ دولة عضوا من جميع أنحاء العالم مرة أخرى بصوت مدو أنها لا تريد عالما وفقا لروسيا، بل عالما وفقا للميثاق. إنها تريد السلام - سلام عادل لأوكرانيا وشعبها، بما يتماشى مع خطة الرئيس زيلينسكي للسلام.

فقبل عام مضى، تدافعت القوات الروسية عبر حدود أوكرانيا وملأت الصواريخ الروسية سماءها وأطلقت العنان للحرب الوحشية المستمرة حتى هذه الساعة. وما بدأت روسيا في مثل هذا اليوم تحديدا من العام الماضي كان كارثيا بالنسبة لأوكرانيا ومدمرا لأوروبا وأمرا يشكل التاريخ للعالم. فقد فقد آلاف المدنيين أرواحهم. وفقد ملايين الأطفال مدارسهم. وفقد عدد لا يحصى من الناس منازلهم. وشرّد

ثالثا، يجب علينا أن نعيد تأكيد التزامنا بدعم ما يسميه ميثاق الأمم المتحدة "كرامة وقيمة الإنسان". يجب أن نستمر في جمع الأدلة على الفظائع المستمرة والواسعة النطاق التي ترتكبها روسيا، بما في ذلك عمليات الإعدام والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي وترحيل الآلاف من المدنيين الأوكرانيين إلى روسيا. يجب أن نستمر في توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها روسيا ومشاركة تلك الأدلة مع المحققين والمدعين العامين حتى يمكن محاسبة الجناة يوما ما. ومع مشاهدة الفظائع التي ترتكبها روسيا يوما بعد يوم، من السهل أن يتبدل إحساسنا تجاه الرعب - أن نفقد قدرتنا على الشعور بالصدمة والغضب. لكن لا يمكننا مطلقا أن ندع الجرائم التي ترتكبها روسيا تصبح وضعنا الطبيعي الجديد. فبوتشا ليست وضعنا طبيعيا. وماريوبول ليست وضعنا طبيعيا. وإربين ليست وضعنا طبيعيا. وقصف المدارس والمستشفيات والمباني السكنية وتحويلها إلى أنقاض ليس أمرا طبيعيا. وسرقة الأطفال الأوكرانيين من عائلاتهم وإعطائهم لأناس في روسيا ليس أمرا طبيعيا. يجب علينا ألا ندع لامبالاة الرئيس بوتين القاسية تجاه الحياة البشرية تصبح لامبالاة نحن. يجب علينا أن نجبر أنفسنا على أن نتذكر أن وراء كل فظائع في هذه الحرب والنزاعات البائسة في جميع أنحاء العالم إنسان.

لقد زرت مؤخرا معرضا لأعمال فنية صنعها أطفال أوكرانيون متأثرون بالحرب. إحدى اللوحات التي رأيته رسمتها فتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات تدعى فيرونيكا. قصفت القوات الروسية منزلها في فوهليدار، في نيسان/أبريل الماضي، مسفرة عن مقتل عائلتها بأكملها. عندما انتشلها المسعفون من تحت الأنقاض، كانت شظية قد استقرت في جمجمتها. وكان إبهامها الأيسر قد انفصل. وأنقذ الأطباء حياتها. وتسبب الهجوم في شل يدها اليمنى في معظمها، ولا يمكنها أن ترى بعينها اليسرى. وقد رسمت فيرونيكا نفسها، في لوحتها، في ثوب وردي وبرتقالي فاتح، تحمل باقة من الزهور. وبجانبتها يقف مبنى. وعندما سئلت عن يعيش هناك، قالت إنه مكان يمكن أن يكون فيه جميع الأشخاص الذين تعرفهم ممن قتلوا في الحرب في مأمن.

نهاية وجود القوات الروسية في أوكرانيا، وليست نهاية الحياة هناك. إنها نهاية المعاناة غير الضرورية، وليست نهاية الأمل. يجب أن يكون هناك مستقبل يسوده سلام عادل ومستقر وأوكرانيا حرة وأمنة ذات سيادة وتستعيد سلامتها الإقليمية. وننتقل إلى اليوم - وآمل أن يكون قريبا - الذي تبدأ فيه عملية تضميد الجراح والتعمير. ولكن إلى أن يأتي ذلك اليوم، تستحق أوكرانيا وشعبها كل دعمنا السياسي والاقتصادي والعسكري وكل تضامننا المستمر في مقاومتها البطولية دفاعا عن نفسيهما ودفاعا عن ما هو حق وعادل. المجد لأوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتتقل البشري في إكوادور.

السيد هولغوين مالدونادو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الذكرى السنوية الأولى للعدوان العسكري على أوكرانيا. إن عمليات القصف الأولى، التي بدأت بينما كان مجلس الأمن منعقدا في هذه القاعة بالذات، أحبطت جهود المجتمع الدولي الدبلوماسية ونداء الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي دعا الاتحاد الروسي إلى إعطاء السلام فرصة.

سأركز على ثلاث نقاط رئيسية اليوم: أولا، العواقب الإنسانية والعالمية الوخيمة للحرب؛ ثانيا، ما استطاع المجلس والأمم المتحدة فعله؛ وثالثا، ما المطلوب لاستعادة السلام والأمن.

لقد كانت عواقب العدوان العسكري كارثية منذ يومه الأول. وفي الواقع قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى هذه الهيئة (انظر S/PV.8983)، بعد ٧٢ ساعة من بدايته، عن الحالة الإنسانية المروعة. ومن بين مئات الآلاف من الناس الذين سعوا إلى الفرار من العدوان الروسي المنافي للعقل، كان هناك ما يقرب من ألف إكوادوري، اضطررنا إلى إجلاء العديد منهم من خلال عمليات الطوارئ بالتنسيق مع دول أمريكا الجنوبية الأخرى، مثل كولومبيا وبيرو والمكسيك. ويقدم لنا العديد من الإكوادوريين الفارين شهادة حية على العواقب الإنسانية الخطيرة للغزو التي ما زالت تزداد سوءا كل يوم وكل دقيقة، حتى في اللحظة التي

ملايين آخرون. إن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد في أوكرانيا ببساطة لا يمكن فهمها. لقد عانى الملايين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الأشد فقرا وضعفا، معاناة كبيرة بسبب الآثار العالمية المتتالية، وخاصة الارتفاع الحاد في أزمة الغذاء.

وعلى مدار العام، شهد العالم بفزع وتحقق من الجرائم وعمليات الإعدام والاعتصاب والنهب والتعذيب وترحيل الأطفال وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الخسيسة الموثقة التي ارتكبتها الغازي. لقد شهدنا الآلاف من المدنيين يتم الضغط عليهم للخدمة واستخدامهم كوقود للمدافع في صفوف مجموعة فاغنر، وهي آلة قاتلة لها بصمة سيئة السمعة في أجزاء أخرى من العالم. والأمر الأفظع من كل الأمور أن حربا عدوانية ظالمة وغير قانونية وغير مبررة ضد بلد وشعب بريئين يرتكبها عضو دائم في المجلس، تقع على عاتقه مسؤولية خاصة عن ضمان السلم والأمن والتمسك بالميثاق والقانون الدولي. وبدلا من ذلك، اختار أن يتصرف كدولة مارقة، مخالفة للقانون والقواعد والعالم. والحقيقة هي أنه على الرغم من كل شيء، لا تزال أوكرانيا هنا. وشعبها يعاني، ولكنه يقاوم بشجاعة دفاعا عن أرضه وحرية ومستقبله. إنهما ليسا وحدهما. فكفاحهما هو أيضا كفاح كل من يطمح إلى السلام. وعلي أن أردد ما قاله الوزير كوليبا وأن أتفق معه بقوة على أن السلام يعني العدالة.

يجب قادة روسيا الحديث عن التاريخ ودور بلدهم فيه. وبطبيعة الحال، كان لدى روسيا الكثير لتعتز به طوال تاريخها. ولكن الحكم على البلدان وقادتها يتم، قبل كل شيء، من خلال قدرتهم على التعلم من الماضي وأفعالهم في الوقت الحاضر. وفي الوقت الحاضر، ليس لدى روسيا ما تعتز به. لقد عزلت روسيا نفسها، بأفعالها الخاطئة وسياساتها الكارثية وحربها الإجرامية، ولا تلوم إلا نفسها على ذلك. وكلما أسرع الروس العاديون في فهم ذلك، كلما توقف هذا الجنون بشكل أسرع.

يجب أن تنتهي هذه الحرب، وستنتهي. لكن النهاية التي نتصورها هي نهاية العدوان، لا نهاية النظام العالمي القائم على القواعد. إنها

وقد أمرت محكمة العدل الدولية، من جانبها، الاتحاد الروسي، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢، بتعليق عملياته العسكرية على الفور، وكان للأمين العام دور فعال في تنفيذ ذلك الأمر من حيث إجلاء المدنيين وإطلاق سراح السجناء والتدابير الإنسانية الأخرى، بما في ذلك مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

كما نُشِرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى محطات الطاقة النووية في أوكرانيا للحد من المخاطر الحالية.

وكما ذكرت، فإن الأمم المتحدة معبأة، ولكن لن يكون أي جهد كافياً لمعالجة آلام الآلاف من الآباء والأمهات الذين لا يزالون يدفعون أطفالهم والمصير المأساوي لآلاف الأطفال الذين يتموا. كيف نبرر أفعالنا لجبل من الأوكرانيين الذين استيقظوا ذات يوم تحت هجمة القنابل والصواريخ والذخيرة ليحرموا من رؤية أحبائهم مرة أخرى، لأنهم إما ماتوا أو هربوا؟ وكم من الفظائع الأخرى يجب أن يتحملوها حتى تنتهي هذه الحرب العنيفة؟ وكم عدد جلسات المجلس اللازمة لوقف العدوان العسكري على أوكرانيا؟

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة بشأن ما لا يزال بإمكاننا ويجب علينا القيام به.

أولاً، يجب على المجلس أن يرفض رفضاً قاطعاً محاولات ضم الأراضي بالقوة والعنف كأداة للهيمنة بين الدول. وهذه ليست رؤية الغرب، كما سمعنا مراراً وتكراراً، هذا مبدأ مقدس بالنسبة للبلدان النامية، التي ليست لها ترسانة سوى القانون الدولي ولا ذخيرة سوى أحكام الميثاق.

ثانياً، يجب أن نتوقف إساءة استخدام الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق وتطبيقها جزئياً، التي يجب بموجبها على طرف في نزاع ما أن يمتنع عن التصويت.

ثالثاً، يجب على أعضاء المجلس أن يضاعفوا بشكل جماعي أو فردي دعمهم لجهود الأمين العام ومساعدته الحميدة والعمل المشترك بين الوكالات.

نتكلم فيها الآن. ولا تقتصر هذه الحرب على أوكرانيا - إنها هجوم على العالم. إنها كذلك عدوان على أمريكا اللاتينية. ومع إجماع ١٤ مليون شخص على ترك منازلهم، لجأ ٨ ملايين إلى أوروبا وتشرد حوالي ٦ ملايين داخليا والذين تضرروا أكثر من غيرهم هم النساء والأطفال. وقد خلفت الحرب ما يقرب من ١٨ مليون شخص في حاجة إلى الحماية والمساعدة. وأدى فقدان الوظائف والدمار الاقتصادي إلى تفاقم هذه المأساة التي كان يمكن منعها وشكل ضغطاً على آليات حماية حقوق الإنسان. وتشكل عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي والجنساني والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة جزءاً من حسابات الحرب القاسية.

وقد حذر المجلس، قبل عام، من مدى وحشية وطول أمد هذه الحرب الحضرية. ولم يكن ذلك التحذير كافياً لمنع استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان والهجمات التي تستهدف بنى الطاقة الحيوية والبنية التحتية السكنية والصحية والتعليمية والإنتاجية والهوية الثقافية الأوكرانية ومواقع التراث، بما في ذلك المتاحف والمواقع الدينية. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع الذي يلحق الأذى والدمار بشعب أوكرانيا إلى زيادة التهديد النووي وإلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي وأثر على الاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية. وبالمثل، أثر كذلك على تفاعلات عمل المجلس والثقة في منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يقودني إلى نقطتي الثانية.

خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية التي أبقت فيها منظومة الأمم المتحدة المسألة قيد نظرها، اجتمع مجلس الأمن ٤٠ مرة على الأقل للنظر في الحالة في أوكرانيا، وتمكن رئيسها من المشاركة في الجلسات ذات الصلة عن طريق التداول بالفيديو. ومن خلال آلية "الاتحاد من أجل السلام"، عقد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٦٢٣ (٢٠٢٢)، الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، التي اعتمدت ستة قرارات تركز، في جملة أمور، على السلامة الإقليمية (القرار دإط-٤/١١)، والمسائل الإنسانية (القرار دإط-٢/١١)، والمساءلة (القرار دإط-٥/١١) - وموضوع القرار الذي اتخذناه بالأمس بأغلبية ساحقة (القرار دإط-٦/١١) - مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها سلام شامل وعادل ودائم.

المتحدة. يجب أن نفعل كل ما هو ممكن لكفالة احترامها في أراضي أوكرانيا، التي تمزقها الحرب. وماذا يمكننا أن نفعل، على وجه التحديد؟

يمكننا، على سبيل المثال، أن نجتمع انطلاقاً من روح اتفاقيات جنيف. ويمكننا أن نجتمع معاً لمناقشة الوسائل الضرورية لكفالة ألا ننسى في خضم هذا النزاع المؤلم ما يميزنا كبشر: مبادئ الإنسانية. وسويسرا مستعدة في أي وقت لجمع الجميع حول الطاولة من أجل تحقيق مزيد من الاحترام للقانون الدولي الإنساني، وفي نهاية المطاف، من أجل السلام. وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف. دعونا لا ننتظر عاماً، يجب أن نتصرف الآن.

بعد عام من الحرب، يجب أن نجتمع قوتنا وأفكارنا ومواردنا لاستعادة الأمن في أوروبا وكفالة عودة سلام كامل وعادل ودائم في أوكرانيا. ولذلك، ترحب سويسرا بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة أمس (القرار دإط-١١/٦). إنه رسالة واضحة من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لصالح التضامن والحوار والسلام.

من أجل جعل السلام في أوكرانيا ممكناً، أكرر اليوم نداءنا إلى روسيا: لقد حان الوقت لوقف جميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير.

فالعُدوان والتهديدات والمعلومات المغلوطة تقوض أساس النظام الدولي. ولمنع ذلك، نحتاج إلى تعددية أطراف قوية وفعالة. ونحن بحاجة إلى استعادة ثقتنا المتبادلة وكفالة إقامة العدل، حتى يمكن بناء السلام على أسس متينة.

وسويسرا، بوصفها دولة محايدة بشكل دائم، تحترم احتراماً تاماً التزاماتها بموجب قانون الحياد. وهي لا تحابي أيّاً من المتحاربين من الناحية العسكرية، ولكن الحياد لا يعني اللامبالاة. لا يمكننا أن نكون غير مباليين بانتهاكات حقوقنا الأساسية.

وأحالت سويسرا و ٤٠ دولة أخرى الحالة في أوكرانيا المحكمة الجنائية الدولية. وأدعو الآن جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة. وفي مواجهة التقارير عن جرائم الحرب والعنف الجنسي وغيرها من

رابعاً، أي طريقة بديلة أفضل لتكريم أرواح ضحايا هذا النزاع من كفالة آليات تحقيق مستقلة ومساءلة وجبر ضرر، كأدوات لتوفير العلاج والردع؟

وأخيراً، والأهم، يجب على الاتحاد الروسي أن ينهي فوراً الحرب غير المبررة ومن دون سابق استقزاز بسحب قواته المحتلة للسماح بوقف واقعي لإطلاق النار يهدف إلى استعادة السلام والأمن في أوكرانيا، على أساس احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. واليوم، بالنسبة لجميع الأطفال الذين لقوا حتفهم والذين أصيبوا بجراح وما زالوا يعيشون تحت شبح القنابل، ندعو إلى ألا تستمر هذه الحرب ولو ليوم إضافي واحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمستشار الاتحادي ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري.

السيد كاسيس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بالسلام. وأود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم سويسرا لعمل مجلس الأمن.

لقد ناقشت، خلال زيارتي الأولى إلى أوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الإصلاحات والتنمية مع السلطات السياسية. وتكلمنا، في ذلك الوقت، عن مستقبل مستقر ومزدهر للبلد. وكان التناقض بين تلك الزيارة وزيارتي الثانية في الخريف الماضي إلى كييف التي ضربتها القنابل تقشعر له الأبدان ومؤلم. لقد شكل العدوان الروسي على أوكرانيا صدمة كبيرة لسويسرا، بصفاتها الودية وطرفاً في اتفاقيات جنيف. إن بلدي ملتزم بمبدأي السلام والسيادة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وقد انتهك الميثاق واستهزئ باتفاقيات جنيف، التي وضعت حدوداً لوحشية الحرب، على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية.

غير أن سويسرا تؤمن بسيادة القانون. ولذلك، فإنني أدعو إلى الاحترام الكامل للأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويجب حماية السكان المدنيين والجرحى والأسرى والهياكل الأساسية الحيوية من قبل جميع أطراف النزاع وجميع المقاتلين. ومن الضروري جداً أن نذكر بتلك الالتزامات التي قطعناها جميعاً في هذه القاعة، في الأمم

يجب على روسيا أن توقف فوراً حربها العدوانية، وأن تسحب جميع قواتها ومعدات العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. لا يسمح لأي دولة بإعادة رسم الحدود بالقوة أو الإكراه. وتدين اليابان أيضاً هجمات روسيا على الهياكل الأساسية الحيوية. إذ إن الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وهي تشكل جريمة حرب.

ولا بد أيضاً من إدانة خطاب روسيا النووي غير المسؤول واستيلائها على محطة زابوريجيا للطاقة النووية وعسكرتها. ونشيد بالعمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة السلامة والأمن النوويين في المحطة، ونؤيد ذلك تأييداً تاماً. يجب أن نحاسب روسيا وفقاً للقانون الدولي.

سنقف مع أوكرانيا بحزم. نرحب اليابان بالجهود المخلصة التي يبذلها الرئيس زيلينسكي لإبراز المبادئ الأساسية في صيغته للسلام ولتعزيز سلام شامل وعادل ودائم وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن أي محاولات لتغيير الوضع الراهن للإقليم بالقوة أو الإكراه في أي مكان في العالم يجب رفضها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن ألا يتجاوز عن التحديات العديدة الأخرى التي يتعين عليه أن يتصدى لها. لنعد إلى المبادئ التي لا تتزعزع التي أوجدتها الدول الأعضاء منذ عام ١٩٤٥. ولنتحد من أجل سيادة القانون. ولنتمسك بسيادة القانون من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية فرنسا.

السيدة كولونا (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وأن أعرب عن جليل شكري للأمين العام والسيد ديميترو كوليبا على بيانهم.

الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي.

وتواصل سويسرا دعم أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، لا تنسى سويسرا ضحايا جميع النزاعات الأخرى في العالم. ويجب أن يكون ميثاق الأمم المتحدة بمثابة بوصلة تتجاوز الحدود والقناعات. إن سويسرا تؤيد القانون الدولي. وذلك شرط أساسي للسلام الدائم - وهو الهدف الذي التزمنا به بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اليابان.

السيد هاياشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المهمة. أعرب أيضاً عن شكري للأمين العام.

قبل عام من اليوم، هنا في هذه القاعة بالذات، وفي منتصف المناقشة بشأن كيفية منع العدوان على أوكرانيا (انظر S/PV.8974)، شن عضو دائم في مجلس الأمن عدواناً على أوكرانيا، أمام أعين أعضاء المجلس. لقد كان ذلك إهانة لمجلس الأمن وللأمم المتحدة بأسرها. وأظهر مدى ضائلة اهتمام روسيا بالأمم المتحدة.

في تلك اللحظة بالذات، أتذكر بوضوح، نداء الأمين العام غوتيريش إلى الزعيم الروسي، "الرئيس بوتين، أوقف العملية العسكرية. وأعد القوات إلى روسيا". لا يزال صدى نداءه يتردد في أذني.

إن نداء الأمين العام يمثل الإرادة الجماعية للدول الأعضاء - ربما باستثناء عدد قليل - وينعكس في قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار الذي اتخذ بالأمس (القرار دإط-٦/١١)، وفي أمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية. ومن المؤسف أنه لا يزال يتعين علينا، بعد مرور عام، أن نوجه نفس النداء.

تدين اليابان العدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة. إنه انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، من جانب عضو دائم في مجلس الأمن، يفترض أن يتحمل المسؤولية الأكبر عن صون السلام والأمن الدوليين.

وبعد مرور عام، الحقائق واضحة: هناك معتمد، هو روسيا، ينكر مسؤولياته، ومعتمد عليها، هي أوكرانيا، التي تدافع عن نفسها ولكنها تتكلم أيضا عن السلام وقدمت اقتراحا لتحقيق تلك الغاية يحترم مبادئ ميثاقنا المشترك وقيم المنظمة، التي تشكل أساس أمننا الجماعي. وهذا هو الطريق الذي ينبغي اتباعه والذي دعت إليه الجمعية العامة، بأغلبية كبيرة جدا من ١٤١ دولة، أمس (قرار الجمعية العامة دإط-١١/٦)، كما فعلت في الأشهر الأخيرة في قرارات تدين العدوان الروسي وعمليات الضم غير القانونية.

وتمارس أوكرانيا حقها في الدفاع، وهو حق يعترف به ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، سنواصل نحن وشركاؤنا تقديم الدعم الذي تحتاج إليه أوكرانيا ما دام الأمر يتطلب ذلك، لأنه لن يكون هناك سلام واستقرار في أي مكان إذا كوفئ العدوان - لا سلام واستقرار في أي مكان.

وبعد مرور عام، يجب أن يتوقف العدوان الروسي. ويجب في نهاية المطاف احترام قواعد القانون الدولي، ويجب أن تستعيد أوكرانيا سيادتها وسلامتها الإقليمية. لقد أمرت محكمة العدل الدولية بذلك في ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢. لذلك، ندعو روسيا إلى أن تظهر أخيرا أنها جديرة بمسؤولياتها بوصفها عضو دائم في مجلس الأمن، وأن تضع حدا فوريا لحربها العدوانية ضد أوكرانيا.

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد كليفرلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نسجل اليوم مرور عام على بدء الرئيس بوتين غزوه الشامل لأوكرانيا.

قبل ثلاثة أشهر، سافرت إلى كييف. وقد استقبلني وزير خارجية أوكرانيا، الذي يجلس معنا في القاعة اليوم. ووعدي باستضافتي لتناول طعام الغداء، كما يفعل ممثلو البلدان في كثير من الأحيان. لكنني وصلت بعد هجوم صاروخي روسي آخر على البنية التحتية المدنية

في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، شنت روسيا حربا عدوانية ضد أوكرانيا. وقد احتلت بالفعل جزءا من أراضي البلد لمدة ثماني سنوات. وقد فعلت ذلك دون أي مبرر آخر سوى رغبتها الموهوسة في إحياء الماضي - الذي أدانته التاريخ رغم ذلك - ومنذ ذلك الحين، استخدمت أشد أشكال العنف تطرفا لإنكار هوية بلد وشعب.

ويصادف اليوم مرور عام على قيام روسيا بزرع الموت والدمار، وعام واحد - ٣٦٥ يوما طويلا - تنتهك فيه انتهاكا صارخا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أنها عضو دائم في مجلس الأمن. لقد مر عام واحد من المعاناة الإنسانية للشعب الأوكراني، الذي تحظى مقاومته وشجاعته بالإعجاب؛ عام من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ عام من الانتهاكات والإعدام وقصف الأهداف المدنية والتعذيب والاعتصاب والاختطاف وترحيل الأطفال؛ عام من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي جرائم تحقق فيها المحكمة الجنائية الدولية التي ستحدد، عندما يحين الوقت، مسؤوليات مرتكبيها ورعاتهم. لقد مر عام واحد، وأزهقت ملايين الأرواح أو دمرت حياتها أو تعطلت.

لقد مر عام انتهكت فيه روسيا بشكل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن إيران. وبناء على ذلك، ندعو الأمم المتحدة مرة أخرى إلى التحقيق في عمليات نقل إيران لطائرات بدون طيار إلى روسيا وتسليم كوريا الشمالية صواريخ وذخيرة إلى روسيا.

وعلى مدى عام، ما فتئت روسيا تستخدم خطابا نوويا غير مسؤول لدولة حائزة للأسلحة النووية وتعرض للخطر سلامة محطات الطاقة الأوكرانية، التي لم تتردد في احتلالها لدعم عدوانها. ولذلك، أود أن أشيد بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديريها العام لكفالة سلامة وأمن محطة زابوريجيا وغيرها من المحطات النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا.

وبعد مرور عام، يضطر العديد من البلدان إلى التعامل مع تزايد انعدام الأمن الغذائي وضغوط أسعار الطاقة كنتيجة مباشرة للحرب الروسية.

ولكن الرئيس بوتين يتجاهل إرادة الأمم المتحدة. إنه لا يكتث لميثاق الأمم المتحدة. في ٢٤ شباط/فبراير من العام الماضي، أخبرنا أنها ليست خطة روسيا لاحتلال الأراضي الأوكرانية. وفي ٨ ديسمبر/كانون الأول، وصف ما يسمى بضمه غير القانوني بأنه نتيجة مهمة لروسيا. إن استيلاءه على الأراضي في شرق وجنوب أوكرانيا يظهر لنا أنه مصمم على التوسع الإمبراطوري. لكن ٨٠٠ جندي روسي يموتون يوميا بسبب طموحاته اليائسة؛ ويدفعون ثمن غروره بحياتهم.

وبينما يرى أن عدوانه على أوكرانيا يفشل، يجب أن نتوقع منه أن يحاول إجبارنا على التراجع بكل أداة قسرية قذرة تحت تصرفه: تخفيضات في شحنات الحبوب والطاقة، تهديدات بالتصعيد، التضليل السام والهجمات الإلكترونية. يجب أن نكون مستعدين لهذا، ويجب أن ندرك أن هذه الأشياء هي علامة ضعف، وليست علامة قوة.

وتقع على عاتقنا نحن الحاضرين في هذه القاعة مسؤولية خاصة تجاه ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكننا أن نسمح لغزو بوتين أو تهديداته بالنجاح. ويجب ألا نحيد عن تصميمنا. والمملكة المتحدة فخورة بالدعم الذي قدمناه لأوكرانيا.

لكن المساعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية ليست كافية. فعندما تنتهي هذه الحرب - وستنتهي بدفاع أوكرانيا الناجح عن أراضيها - يجب ألا نسمح أبدا بترك أوكرانيا عرضة للهجوم مرة أخرى. يجب أن نتأكد من أن أوكرانيا آمنة ومأمونة وتملك مقومات الحياة اقتصاديا. ولهذا السبب، تفخر المملكة المتحدة بالمشاركة في استضافة مؤتمر إنعاش أوكرانيا في لندن في يونيو/حزيران ٢٠٢٣.

ويتعين علينا معا أن نعبئ القوة المشتركة للتمويل العام والخاص لكفالة حصول أوكرانيا على الاستثمار في إعادة الإعمار الذي تحتاج إليه. ولكن ما تريده أوكرانيا - ما نريده جميعا - هو أن تنتهي هذه الحرب الآن، وأن تنتهي بانتصار أوكرانيا وتحقيق سلام عادل ودائم، على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وهذا وحده هو الذي يمكن أن يضع حدا لنقص الغذاء والوقود الذي يعاني منه العالم بأسره.

أدى إلى قطع إمدادات المياه والكهرباء عن تلك المدينة. لكن وزير الخارجية كوليبا - كييف - لم يكن ليسمح لقنابل بوتين بمنعه من القيام بعمله. إذ قام المطعم الذي استضافنا بتجهيز مولد كهربائي، وجلب لترات من المياه المعبأة في زجاجات وقدم الغداء.

لقد قدمنا جميعا الضيافة الدبلوماسية وتلقيناها في وظائفنا، ولكن هذا هو نوع الضيافة الدبلوماسية التي تظهر شيئا مهما جدا. لقد كان دليلا واضحا على أنه في حين أن الأوكرانيين ربما تعرضوا للضرب - والضرب بشدة - فإن معنوياتهم لن تنكسر. أراد موظفو المطعم أن يظهرنا لي أنهم لن يستسلموا، وسيحافظون على هدوئهم ويستمررون.

لقد أوفى وزير الخارجية كوليبا بوعده لي، ويتعين علينا جميعا في قاعة مجلس الأمن اليوم أن نفي بوعدنا لأوكرانيا وأن نفي بوعدنا للعالم بحماية ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنه.

خلال العام الماضي، أظهر لنا بوتين أنه على استعداد لشن حرب استنزاف. لقد أظهرت لنا الحربين العالميتين في القرن العشرين مدى الرعب الذي سيكون عليه ذلك - مئات الآلاف من القتلى والجرحى، والنقص العالمي في الوقود والغذاء، وارتفاع الأسعار ارتفاعا هائلا. لهذه الأسباب وغيرها الكثير، ليس بوسع بوتين الانتصار ولا يجب أن ينتصر في أوكرانيا.

إن ما هو على المحك في ساحة المعركة هو النظام الدولي نفسه، وهذا هو جوهر الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي موجودة لحماية البلدان التي لا تملك هي نفسها جيوش كبيرة وقوية؛ إنها موجودة لحمايتها من عدوان تلك البلدان التي لديها جيوش كبيرة وقوية.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت الأمم المتحدة شيئا فريدا في تاريخ البشرية. إذ اختارت الدول القوية المنتصرة الحد من قوتها لحماية البلدان الأقل قوة منها. هذا هو بيت القصيد. ولهذا السبب يلزم حماية ميثاق الأمم المتحدة وإنفاذه. ولهذا السبب أيضا، صوت ثلاثة أرباع أعضاء الأمم المتحدة مرارا وتكرارا لإدانة هذا الغزو في الجمعية العامة.

أحد أوضح انتهاكات حظر استخدام القوة بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وخلال العام الماضي، عندما طالبنا الاتحاد الروسي بإنهاء تلك الحرب المدمرة، استمعنا بعناية، في كل مفصل، إلى محاولاته لتبرير أعماله الجارية في أوكرانيا. وبين الواقع على الأرض والروايات المتغيرة، بما في ذلك حماية المنحدرين من أصل روسي في أجزاء من أوكرانيا من هجمات بدافع الكره لروسيا، يبقى تقييمنا أن العدوان المستمر على أوكرانيا غير قانوني وغير مبرر وغير مقبول بكل المقاييس.

ونرى أن الأطر التقليدية والآليات القضائية مثل مجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية ينبغي أن تكون الملاذ الوحيد المقبول في معالجة أي ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نعتبر أنه من غير الممكن أن يختار عضو دائم في مجلس الأمن، يعهد إليه بالمسؤولية المتميزة عن تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، طريق الحرب مع استبعاد الوسائل الدبلوماسية المتاحة له والمقبولة دولياً.

ومما يؤسف له أن حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي في ٢٥ شباط/فبراير ضد مشروع قرار مجلس الأمن الرامي إلى إنهاء الهجوم العسكري قد حال دون اتخاذ إجراء حاسم. وتؤكد الظروف الراهنة الحجج الراسخة الداعية إلى الإصلاح العاجل للمجلس وحظر استخدام حق النقض، لا سيما في المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما عندما يكون العضو الدائم في المجلس هو الذي ينتهك الميثاق والقانون الدولي.

كما نعلم، سبقت الحرب على أوكرانيا جهود لمعالجة بعض المخاوف بشأن البنية الأمنية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ونعتقد أن أي تنقيحات للهيكل القائمة التي تضمن الأمن الجماعي للأعضاء فيه يجب أن تنبثق من حوار واسع النطاق تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة. نحن قلقون من أن تداعيات الحرب المستمرة في أوكرانيا تحاول إنشاء أو تعزيز تحالفات متعارضة - وهي حالة قادتنا إلى حربين عالميتين. ونعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للهدوء وإعادة التركيز على التعاون وتعددية الأطراف

وبعد مرور عام، وبعد عام على بدء هذه الحرب الرهيبة، دعونا في القاعة نبعث برسالة واضحة. إن دعمنا لأوكرانيا ليس محدوداً زمنياً ولن يكون كذلك أبداً. إن دفاعنا عن ميثاق الأمم المتحدة ليس محدوداً زمنياً ولن يكون كذلك أبداً. وسنفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا تجاه ميثاق الأمم المتحدة وللشعب الأوكراني. وسنقدم للأوكرانيين المساعدة التي يحتاجون إليها ما دام الأمر يتطلب ذلك، وإلى أن تسود أوكرانيا، وإلى أن تستعيد سيادتها وسلامتها الإقليمية، وإلى أن يتم التمسك بميثاق المنظمة.

السيد أمبراتوم - ساربنغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مالطة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن صون سلام وأمن أوكرانيا.

أشكر أيضاً الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه وعلى قيادته على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية بشأن الجوانب الإنسانية والأمنية والسياسية للحرب، دعماً لطموحنا المشترك لإنهاء الحرب في أوكرانيا والعودة إلى مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

في البداية، أود أن أؤكد من جديد التزام غانا العميق بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونكرر تضامننا مع شعب أوكرانيا بينما تدمر الحرب مزارعه وبلداته ومذنه. ونذكر أنه عندما تمت الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ليلة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، وسط تزايد المخاوف من هجوم وشيك على أوكرانيا، تأكدت أسوأ مخاوفنا أمام أعيننا. وبالنظر إلى النفي القاطع من جانب الاتحاد الروسي لأي تأكيدات بأن الوجود المتزايد لقواته على طول حدوده المشتركة مع أوكرانيا كان استعداداً لغزو أوكرانيا، حثت غانا، في ذلك الوقت، على تخفيف حدة التوترات وتخفيف حدة خطاب الحرب.

ومما يؤسف له أن الاتحاد الروسي، في تلك الليلة، عندما اجتمع المجلس، بدأ أعماله، دون مبرر، في انتهاك سيادة جارتها أوكرانيا، وسلامتها الإقليمية. وكما تم التأكيد مراراً عديدة، فإن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويمثل اليوم

والمحافظة على الحياة لنحو ١٦ مليون شخص. ونحث على تقديم الدعم الدولي للمساعدة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية الأوكرانية بمبلغ ٣,٩ بلايين دولار المطلوب لمساعدة ما يقرب من ٤٠ في المائة من السكان، مع اختلاف المتطلبات الإنسانية.

ولم يسلم بقية العالم من تداعيات الحرب، التي لا يزال يتردد صداها، مع آثار معوقة ومنهجية على النظم العالمية للغذاء والطاقة والتمويل. إن البلدان النامية، التي تضررت بالفعل بشدة من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا والديون والتضخم، لديها قدرة ضئيلة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتدهورة.

ونحيط علما بالتوصيات المفيدة المتعلقة بالسياسات التي قدمها فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لمعالجة الحلقة المفرغة للأزمة، بما في ذلك إعادة هيكلة هيكل الديون العالمية. ونعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ تلك التوصيات، وخاصة لدعم التحول الاقتصادي في أفريقيا وقدرتها على معالجة أزمة الديون المتزايدة والعواقب المترابطة للحرب. ونظرا لمركزية الاتحاد الروسي وأوكرانيا في الأسواق العالمية للحبوب والأسمدة، فإننا نؤيد مواصلة تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لتخفيف تقلبات السوق العالمية التي لها آثار اقتصادية طويلة الأجل. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام اللازم لتحقيق التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد جاذبية المنطق العسكري واشتداد النزاع وتحوله إلى حرب استنزاف. تتحرك الحرب في أوكرانيا في اتجاه يثير قلقا كبيرا، حيث أظهرت أحداث الأشهر الـ ١٢ الماضية أنه لا يوجد أحد محصن ضد عواقبها. وتقع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة جهودنا لتفادي كارثة حرب أكثر وحشية مما شهدناه حتى الآن.

إن قرار الجمعية العامة دإ٦-١١/٦، بشأن السلام العادل في أوكرانيا، الذي اتخذته الجمعية أمس في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة (انظر A/ES-11/PV.19) تأكيداً لمقاصد وقيم ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يوجد التزاما متجددا باتخاذ الإجراءات اللازمة

ذات المنفعة المتبادلة، وليس التنافس على ميزة الهيمنة. وأولئك الذين يرغبون في التمسك بمصالحهم من أجل تحقيق ميزة أنانية في الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين سيقودوننا إلى طريق كارثة أكبر.

لقد تسببت الحرب في خسائر إنسانية مدمرة وأودت بحياة الآلاف. وأسفرت عمليات القصف الصاروخي المتواصلة التي استهدفت بشكل رئيسي المناطق المأهولة بالسكان المدنيين عن وقوع أكثر من ٢١ ٠٠٠ إصابة، بما في ذلك ٨ ٠٠٦ قتلى و ٢٨٧ ١٣ جرحا. ومن المحزن أن نلاحظ أن ٤٧٨ طفلا بريئا قد قتلوا، وجرح ٩٥٤ آخرين. وقد نزح ملايين الأشخاص، ويعيش ٨ ملايين شخص كلاجئين في البلدان المجاورة. وتعطلت دراسة مواطني بلدنا، ومعظمهم من طلاب الجامعات، وانقطعوا عنها عندما أجبروا على الفرار من أوكرانيا.

وقد أبلغنا أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا قد دمرت أو تضررت. وقد أسفرت الحالة عن العديد من الأسر المعيشية بدون تدفئة أو ماء وتحت رحمة ظروف الشتاء المروعة. ونأسف لأن الأعمال القتالية استمرت دون اعتبار لمبدأي التناسب والتمييز، وبالتالي، نكرر إدانتنا للهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتقع على عاتق الأطراف المتحاربة التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب عليها الامتثال لها.

ومن المستحيل أن نرى العدوان على أوكرانيا في أي منظور سوى أنه هجوم على المعايير المقبولة لنظامنا الدولي، والسماح له بالاستمرار يعرض للخطر استقلال الدول ومساواتها بموجب الميثاق. لذلك، يجب أن نحافظ على الإرادة السياسية للمساءلة، أولا لكفالة العدالة لشعب أوكرانيا وخصوصا الحفاظ على النظام الدولي الحالي. ولا يزال تنسيق عمليات التحقيق الجارية، فضلا عن تعزيز نظامنا القضائي الدولي، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، أمرا حاسما لكفالة عدم إفلات مرتكبي الفظائع في أوكرانيا، كما في أي مكان آخر، من العقاب.

ونقدر الجهود الشجاعة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني الذين عملوا في ظل ظروف صعبة جدا لتقديم المساعدة المنقذة للحياة

هذه الحقائق، مهما كانت بديهية، تواجه تحديا بسبب الحرب التي لا تزال مستعرة في أوكرانيا. وقد قوبلت النكسات العسكرية بتصعيد عسكري، في حين لم تتغير الخطوط الأمامية إلا قليلا. بيد أن التكاليف لم تزد إلا - في الأرواح الأوكرانية وسبل عيشها، وفي الأضرار التي لحقت بالمدن والبلدات، وفي تدمير البنية التحتية المدنية. وقد امتدت تداعيات الحرب إلى خارج أوكرانيا، مما أدى إلى تعطيل أسواق الغذاء والطاقة، وتفاقم أزمة الديون العالمية، وإضعاف المعايير والقواعد والقوانين الدولية.

وقبل عام واحد بالضبط من اليوم، ذهبت الدعوة العالمية للدبلوماسية والسلام أدراج الرياح مع اندلاع الحرب. والآن نخاطر برؤيتها تتأجج مع تعبئة المزيد من الكتائب لشن هجمات جديدة. وبالأمر، جددت الدول الأعضاء دعوتها العاجلة والصادقة لإنهاء الحرب (انظر A/ES-11/PV.19). يستجيب القادة في جميع أنحاء العالم بجهود الوساطة وخطط السلام. لقد حان الوقت للاستثمار في الدبلوماسية الشاملة للجميع والخلاقة من خلال الاستفادة حقا من الغالبية العالمية من أجل السلام. ويجب أن نعزز الدور الذي عرضه الأمين العام بوصفه وسيطا يحظى بدعم متسق وقوي وحازم. يجب أن تحفز رؤية ما بعد الحرب أيضا روسيا وأوكرانيا على الجلوس على طاولة المفاوضات، وليس ساحة المعركة. لن تنتهي الحرب إذا كان أي من الجانبين مهتدا أكثر بالبدل. واسترشادا بالميثاق والتاريخ، يمكننا أن نكرس أنفسنا للعمل من أجل سلام لا يتسم بالانتقام ولا القسوة. ولا تساورنا أي أوهام بأن هذه الجهود ستكون سهلة - فقد سفك الكثير من الدماء وألحق الكثير من الضرر - ولكن ينبغي لنا جميعا أن نخشى، بنفس القدر من اليقين، مما يلوح في الأفق في أعقاب فشلها.

وصف ريتشارد هولبروك ذات مرة محاولة لإنهاء حرب أخرى في أوروبا بأنها شيء يشبه مزيجا من الشطرنج وتسلق الجبال. وسيطلب الوصول إلى القمة التي تنتهي عندها هذه الحرب سلسلة من التحركات الصغيرة - تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب؛ وتحقيق مذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية؛ والحفاظ على نظام عدم الانتشار؛ وتعزيز المساعدة الإنسانية؛ واستمرار تبادل الأسرى؛

لتحقيق رغبتنا الجماعية في السلام الدائم بين البلدين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن قنوات الدبلوماسية والحوار توفر أفضل فرصة للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم، ونحث أعضاء المجلس على تعزيز جهودهم دعماً لمفاوضات موثوقة بين الطرفين. وليس أمامنا سوى خيارات قليلة غير الاستثمار في السلام.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى الاتحاد الروسي للعودة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته من جميع المناطق داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام على إحاطته وأرحب بمشاركة وزير خارجية أوكرانيا في هذه الجلسة اليوم.

لا يمكننا أن نبدأ دون الإعراب عن حزننا العميق على الأرواح التي فقدت وحيوات الناس التي تحطمت في الحرب في أوكرانيا. وننعي وفاة ما لا يقل عن ٨ ٠٠٠ مدني ونشارك أحبائهم أحزانهم. نشعر بالفزع، إذ نسجل مرور عام على بدء هذه الحرب الوحشية، لأننا نفعل ذلك مدركين أنها تدخل عامها الثاني.

وخلال اليومين الماضيين، استمعنا من على منبر الجمعية العامة إلى نداء متواصل تقريبا من أجل السلام. وبعثت غالبية عالمية ومتنوعة وتمثيلية رسالة لا لبس فيها - كفى. وغالبية الدول هذه لا يوحدها الولاء لأحد الطرفين ولا العداء للطرف الآخر. إنهما تتجمع معا ليس للحفاظ على المكاسب الجيوسياسية أو عكس الخسارة، ولا يحفزها تظلم تافه أو طموح كبير وليس لديهم مصلحة أو قدرة على الخوض في نزاع الدول العظمى. وفي خضم العمليات والأحداث التاريخية التي شكلت أوروبا اليوم، كانت تلك الدول - في الغالب - مراقبة، وتأثرت في كثير من الأحيان رغما عنها. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق هو الذي يدعم السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. إنه الميثاق الذي يرفض حروب العدوان والغزو والضم. إن الميثاق هو الذي ينظم نظامنا الدولي المفتوح والتعاوني. المسألة بسيطة وقد تمت تسويتها.

والعداء الذي لم يقدم عوناً أو ملاذاً لمن يسقطون في الخنادق أو يُسحقون تحت الأنقاض في ساحات القتال وفي المدن والقرى. لقد حان الوقت للتوقف أمام سيل الدماء وموجات الكرب البشري التي يجب أن تحرك ضمائرنا. حان الوقت لتعبئة الجهود من أجل إنهاء الحرب في أوكرانيا.

وكأعضاء في مجلس الأمن، فإننا مدينون بالاستجابة لجميع الجرحى في الحرب. نحن مدينون بالرد على تلك الأعداد الغفيرة من الضحايا الذين يتساءلون متى ستنتهي الحرب. نحن مدينون بالاستجابة للاجئين الذين لا حصر لهم الذين يتساءلون متى يمكنهم العودة إلى ديارهم. ويجب علينا، دون إبطاء، أن نتصالح مع روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتوخى إنقاذ هذا الجيل من ويلات الحرب.

ويكرر بلدي نداءه إلى الطرفين للتفاوض بحسن نية، بغية إنهاء هذه الحرب. لا بد من إحياء الأمل الذي أثارته مبادرة حبوب البحر الأسود - ليس لتجديد الاتفاق المذكور فحسب، بل أيضاً لبناء الجسور لحوار صريح يسمح بتحقيق وقف الأعمال القتالية.

وندعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس وتحمل المسؤولية أمام التاريخ، الذي سيظل دائماً أكبر من مجد الهيمنة دون فضيلة أو غدر.

أكرر معارضة بلدي للحرب في أوكرانيا ولجميع الحروب في العالم، وخاصة الحروب العديدة والمزمنة والدورية في أفريقيا. إن رفض منطق الحرب ليس شكلاً من أشكال الهروب أو الجبن، ناهيك عن أن يكون موقفاً انتهازياً. وقبل كل شيء، فهو بالتأكيد منطق لا ينم عن العجز أو اللامبالاة. بل هو يستدعي أن نتذكر الدروس التي لا تمحى من تاريخ الحروب الظالمة، التي تؤكد حقيقة أن أولئك الذين يتسببون في تلك الحروب أو يحافظون على استمرارها أو يطلقونها من عقالها نادراً ما ينتصرون. إن انتزاع أنفسنا من منطق الحرب، التي تكون خياراتها ضيقة وفقيرة للغاية في نزعة الدول العدائية، هو أن نظل متوافقين مع المثل العليا التي تقوم عليها الأمم المتحدة وتعظمها.

فالحرب تتناقض مع القيم التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وكل يوم من أيام الحرب يشكك في رسالتنا وولائتنا ومصادقيتنا.

والامتناع عن تحويل المؤسسات المتعددة الأطراف إلى جبهة قتال. ولتحقيق كل ذلك، يجب أن نطمح إلى التنسيق في نهجنا، وليس الامتنال، ويجب أن نشجع - بل ونزعي - جميع الجهود التي تحركها رغبة حقيقية في حل هذه الحرب سلمياً. وللقيام بذلك، يجب أن نقدر، لا أن نشوه، خطوط الاتصال المفتوحة. هذا هو الطريق الذي اختارته دولة الإمارات العربية المتحدة والطريق الذي سلكناه دفاعاً عن الميثاق من أجل سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، مع الحفاظ على سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إعادة تأكيد أهمية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى إيجازه الحالة الراهية للحرب في أوكرانيا، بعد ١٢ شهراً من اندلاعها.

لقد مر اليوم عام منذ بدء الحرب في أوكرانيا - عام كامل من الحرب المميتة التي هزت واختبرت النظام الدولي بأكمله والتي أثرت موجة صدمتها على معظم دول العالم. وفي العام الماضي، بلغ عدد القتلى بالآلاف، وعانت البنية التحتية المدنية من دمار هائل. لقد كان عاما كاملاً من الكرب والخوف والنزوح الجماعي، حيث استمر عدد اللاجئين والمشردين في الازدياد في أعقاب عمليات القصف وقصفعة الأسلحة. وكل يوم يمر في هذه الحرب الراهية يحمل معه خطر امتداد الأعمال العدائية وعولمتها. وكل يوم من أيام الحرب يثير شبح الخطر النووي، الذي سيقودنا بلا شك إلى طريق اللاعودة نحو عدم القدرة على الإصلاح والفوضى. الحرب لا يمكن تحملها ويجب وقفها فوراً.

وعندما اندلعت الأعمال القتالية، أعرب بلدي عن معارضته للحرب ودان انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتؤكد غابون من جديد بشكل لا لبس فيه أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي الركيزة التي تحافظ على تعايش المجتمع الدولي. وقبل كل شيء، دعا بلدي مراراً وتكراراً إلى وقف فوري لإطلاق النار والتفاوض بحسن نية بين الأطراف من أجل إسكات دوي الأسلحة في أوكرانيا.

وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، ارتفعت أصوات أعضاء المجلس حول هذه الطاولة دون أن ينصت أحدهم إلى الآخر. وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، كانت كل محافل الأمم المتحدة وهيئاتها مسرحاً للتطاحن

مرفقيها في الدم والوشم النازي؟ وماذا عن تسع سنوات من القضاء على سكان دونباس الناطقين بالروسية؟ لماذا تعتقد أنه من الطبيعي أن ترسل أوكرانيا البنادق والدبابات ضد المدنيين العزل في شرق البلد وتقصفهم لمجرد أنهم لا يريدون التخلي عن هويتهم الخاصة؟ هذا هو بالضبط ما فعله نظام كييف في صيف عام ٢٠١٤، وفي ذلك الوقت اندلع الصراع المسلح بين الأوكرانيين. هل تعتقد أنه كان ينبغي لنا أن نستسلم لذلك الوضع؟

واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن منظمة حلف شمال الأطلسي بررت عدوانها على يوغوسلافيا بعبارة "حملة الإرهاب" وحاجة سكان كوسوفو إلى أن "يعيشوا في أمن وأن يتمتعوا بحقوق الإنسان والحريات العالمية على قدم المساواة". هذه مقتطفات من بيان منظمة حلف شمال الأطلسي الصادر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

اتضح أنها وزملاؤها يحرمون الأوكرانيين الناطقين بالروسية من الحقوق والحريات العالمية إذا هي صورت سلطات كييف التي هاجمتهم كضحية. وهي تصمت عن حملة الإرهاب التي شنت ضدهم. بالنسبة لنا، من الواضح أن أوكرانيا ليست ضحية، لأنها لو لم تكن قد خاضت حرباً ضد سكان دونيتسك ولوهانسك، بموافقتها وزملائها، بل استجابت لتطلعاتهم، لما كانت هناك حاجة لعمليتنا العسكرية الخاصة. وربما كانت شبه جزيرة القرم لتظل جزءاً من أوكرانيا، لأن شعب القرم لم يؤثر إعادة التوحيد مع روسيا إلا بعد أن سمع تهديدات مباشرة من سلطات كييف.

وأود أن أعتزم فرصة مشاركة السيدة كولونا والسيدة بيربوك في جلسة اليوم لإثارة موضوع آخر غير مريح للغاية لزملائنا الغربيين - وأعني اتفاقات مينسك. لقد استمعنا جميعاً مؤخراً إلى الاعترافات التي أدلى بها فرانسوا هولاند وأنجيلا ميركل وبوريس جونسون بأن فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لم تأخذ تلك الاتفاقات على محمل الجد أبداً، ولم يكن لديها نية لحث السلطات الأوكرانية على تنفيذها واستخدمت الاتفاقيات فقط لكسب الوقت لكيف للتحضير للحرب مع روسيا. وحتى إذا تجاهلنا الجانب الأخلاقي للمسألة - ولم تكن لدينا أوهام منذ

في الختام، أود أن أدعو مرة أخرى إلى السلام في أوكرانيا. لأننا مع السلام، سندعم كل خطوة نحو الحوار وكل مبادرة تسعى إلى تفعيل قنوات الدبلوماسية من أجل إسكات دوي الأسلحة في أوكرانيا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم هو نهاية أسبوع صعب للأمم المتحدة. سيتذكره الجميع بسبب الضحيج الإعلامي الذي أحدثته أوكرانيا ورعاتها الغربيون في ذكرى إطلاق روسيا لعملية عسكرية خاصة في أوكرانيا. ويبدو أن هذا هو بالضبط ما وعد به السيد كوليبا في كانون الثاني/يناير - عقد مؤتمر قمة للسلام في نيويورك.

يمكننا، دون مبالغة، تخصيص مؤتمر كامل للعلوم السياسية لتحليل ما قاله شركاؤنا الغربيون السابقون هذا الأسبوع. ربما سيحدث ذلك في المستقبل، عندما يرغب الناس في إلقاء نظرة بأثر رجعي على الموقف. نقترح العنوان التالي للمؤتمر: "فرصة ضائعة أخرى لحل سلمي للأزمة الأوكرانية".

سيكون ذلك صحيحاً، لأن أي تعبير يستخدم كلمة "سلام"، يُستخدم بشكل مخادع، بما في ذلك اليوم، من قبل ممثلين رفيعي المستوى لأوكرانيا والدول الغربية، يعني شيئاً مختلفاً تماماً في الواقع، أي استسلام روسيا وإلحاق هزيمة استراتيجية بها، يتبعها بشكل مثالي تفكك البلد وإعادة رسم خريطة الأراضي المكونة لها.

إن هذه الأهداف الحقيقية للتدخل الغربي في الشؤون الأوكرانية، والتي تجلت بوضوح شديد، بالمناسبة، قبل تسع سنوات تقريباً، في يوم الانقلاب المناهض للدستور في ميدان في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، قد تم الكشف عنها منذ البداية. وتلك الأهداف نفسها هي التي أدت إلى تشكيل نظام قومي معاد لروسيا على حدودنا، والذي اندفع بحماس لحل "المسألة الروسية" في أوكرانيا.

وبالأمس، انتقدت زميلتنا البريطانية، التي كانت تتكلم في الجمعية العامة (انظر A/ES-11/PV.19)، مشروع التعديلات التي اقترحتها بيلاروس على مشروع القرار. وقالت إن مشروع التعديلات يساوي بين المعتدي والضحية. ألا تشعر هي بالقلق من أن "الضحية" غارقة حتى

الوقت نفسه، تعمل واشنطن على إضعاف منافسيها الأوروبيين، الذين يظهرون درجة غير مسبقة من الخنوع والعجز. وقد تكلمنا عن ذلك بالتفصيل في هذه القاعة أمس (انظر S/PV.9268). والأهم من ذلك، أن الغرب يأمل بسعادة غامرة أنه بإضعاف روسيا وتهديد الصين، سيحافظ على موقعه الاحتكاري في العالم ويبقى هو الحديقة المزدهرة الوحيدة على كوكب الغابة، على حد تعبير السيد بورييل. ثم يمكن للبلبلون الذهبي أن يستمر في إثراء نفسه على حساب الآخرين، دون رادع ودون عقاب، وتآليب البلدان ضد بعضها البعض، وإدارة مواردها الطبيعية واستغلال سكانها. وهذا ما يسمى النظام الدولي القائم على القواعد، الذي تعدت عليه روسيا بعدم استعدادها لتحمل وجود عش الدبابير المعادية لروسيا على حدودها. ونريد ألا تكون لدى البلدان النامية أية أوهام بشأن ماهية هذا الصراع حقا.

وبطبيعة الحال، لا يمكن فصل حل هذا الصراع عن المسائل المتعلقة بنظام أمني أوروبي - أطلسي عادل وغير قابل للتجزئة. وهو الآن يعمل فقط لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. وقد انتزعوا لأنفسهم الحق في التدخل في أي مسائل دولية وفي الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأوكرانيا مثال بارز على ذلك. قواعدهم تقع على حدودنا في انتهاك للتقاهات الرئيسية التي أنهت حقبة الحرب الباردة. لقد خدعنا القادة الغربيون آنذاك، وهم يريدون الاستمرار في خداعنا الآن من خلال افتراض حق الناتو المطلق في التوسع دون رادع ومحاولة خداع العالم بأسره بحكايات عن مقدار الأموال التي ينفقونها على أهداف التنمية المستدامة، كما فعل وزير خارجية الولايات المتحدة بلينكن للتو. وأود أن أذكر بأنه منذ الحرب الباردة فحسب، قامت الولايات المتحدة بـ ٢٥١ عملية عسكرية في الخارج، وألحقت أضرارا جسيمة بهذه البلدان. وحتى لو أنفق ١٠٠ ضعف، فلن يعوض هذا الضرر.

يجب على الغرب الجماعي أن يقبل حقيقة أن هناك جهات فاعلة أخرى على كوكبنا لها مصالحها الخاصة. ويجب التعايش معها، بل إنه من الممكن تماما التعاون من أجل مصلحتنا المشتركة، ولكن على أساس المساواة والاحترام المتبادل. إن العالم الأحادي القطب أصبح

فترة طويلة بشأن الصفات الأخلاقية لبعض زملائنا الغربيين - فإن النقطة المهمة هي أن قادة تلك الدول، في الواقع، اعترفوا صراحة بأنهم انتهكوا عن علم القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي كرس اتفاقات مينسك. ولكن ذلك لا يمنع وزراء خارجية تلك الدول نفسها من أن يحاضروا في الدول الأعضاء الأخرى هنا في المجلس اليوم.

علاوة على ذلك، كان الكلام المبثزل الذي انتشر هذا الأسبوع، والذي ظهر قبل ذلك بكثير، هو التأكيد على أنه إذا أوقفت روسيا الأعمال العدائية، ستنتهي الحرب، ولكن إذا أوقفت أوكرانيا القتال، فلن تكون هناك أوكرانيا. يبدو الأمر لطيفا، لكنه خاطئ تماما. أين ومتى ومن أي شخص سمع أحد أن الهدف من عملياتنا العسكرية كان تدمير أوكرانيا، لإزالتها؟ نحن لم نعلن أبدا مثل هذا الهدف. لقد أردنا دائما أن يكون لدينا ما كان لدينا من قبل - جار صديق لا يهددنا ولا يميز ضد أحد ولا يحاول إحياء النازية.

لذلك، يجب أن يكون شعارهم حقا: إذا أوقفت روسيا الأعمال العدائية، فإن التمييز والاضطهاد ضد السكان الناطقين بالروسية، الذين لا يريدون الانفصال عن روسيا، وانتهاك حقوقهم وحرياتهم وتمجيد المجرمين النازيين سيستمر في أوكرانيا. إذا أوقفت أوكرانيا الأعمال القتالية، ستكون لديها فرصة لإعادة بناء نفسها كدولة طبيعية ومحبة للسلام ومستقلة ولإنقاذ الآلاف من الأرواح البشرية. ولهذا السبب قلنا مرارا وتكرارا إننا مستعدون للتفاوض بشأن كيفية تنفيذ أهداف عملياتنا العسكرية الخاصة سلميا. بالطبع، لن نفكر حتى في خطط تنطوي على سيناريوهات أخرى.

لقد قلنا مرارا وتكرارا هذا الأسبوع إن الغرب الجماعي وحده الذي لا يهتم بتوقف الأعمال القتالية في أوكرانيا، كما نعلم جميعا الآن يقينا، فلم يسمح لنظام كييف بصنع السلام في آذار/مارس ونيسان/أبريل من العام الماضي. وزملائنا الغربيون سعداء الآن: الروس والأوكرانيون يقتاتلون، وشركات الأسلحة الغربية تحقق أرباحا هائلة ويتاح لها حقل تجارب لاختبار أسلحة جديدة، ومن خلال التخلص من الأسلحة القديمة، يعيد حلف شمال الأطلسي تسليح نفسه ببطء. وفي

لقد انقضت عام على اندلاع الصراع في أوكرانيا. ولا تزال عواقبه المأساوية وآثاره غير المباشرة وتداعياته يتردد صداها على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، ولا تلوح في الأفق نهاية له. وكما هو الحال في كل صراع، يتحمل المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، وطأة العنف، ويظل الأحياء منهم يعانون من الصدمات النفسية إلى الأبد.

وفي الوقت نفسه، كان للصراع تأثير سلبي على التجارة العالمية وسلاسل التوريد. وقد تسبب في أضرار اقتصادية، مع اضطرابات التجارة العالمية التي أثرت على تكاليف النقل وجميع سلاسل القيمة العالمية تقريباً. وكان الأثر الاجتماعي والاقتصادي على البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، خطيراً.

وقد وجد صندوق النقد الدولي أنه بينما كانت القارة الأفريقية تخرج ببطء من جائحة مرض فيروس كورونا، بات الصراع في أوكرانيا يهدد هذا التعافي الآن. وكثير من بلداننا ضعيفة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وانخفاض السياحة، والصعوبة المحتملة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية.

ومن منظور أفريقي، نحن جميعاً على دراية تامة بالآثار المدمرة للصراعات. نحن نعلم أن الحروب لا تسفر إلا عن معاناة الشعوب، ومن واجبنا الجماعي - واجب المجتمع الدولي بأسره - أن نعمل على حل الصراع من خلال الحلول السلمية والتفاوضية. ويجب أن نتمسك بالمبدأ الأساسي للأمن الجماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والذي يقضي بأن أمن أحدها هو أمن الجميع.

في الماضي، أظهر المجتمع العالمي أنه من الممكن التغلب على الكراهية والشك المتبادل وإيجاد الطريق إلى طاولة المفاوضات. لذلك، لا بد أن يدعم المجتمع الدولي جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراع في أوكرانيا. ويتطلب ذلك دعم جميع الدول، ولا سيما تلك التي تشغل مقاعد في مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى مساعدة الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات والتوصل إلى حل تفاوضي. وهذا يعني البناء على النقاط المضيئة القليلة لهذا الصراع الذي دام عاماً، مثل مبادرة حيوب البحر الأسود، والتبادل المنتظم للأسرى، وفريق الأمين

شيناً من الماضي، ومن مصلحتنا المشتركة أن ننقل إلى عالم متعدد الأقطاب بأقل قدر من الاضطراب. وأود أن أظن أن المرحلة الساخنة من ذلك الانتقال ستقتصر على الأزمة الأوكرانية وحدها.

وهذا في الواقع ما ينبغي أن تبدو عليه المحادثة الحقيقية بشأن السلام، بما في ذلك ربما داخل الأمم المتحدة، وكلما بدأت مبكراً، كان ذلك أفضل. حاولنا أن نبدأها عشية بداية العملية العسكرية الخاصة، في نهاية عام ٢٠٢١، لكن الغرب رفض بغطرسة جميع مقترحاتنا لمثل هذا الحوار. الشعب الأوكراني هو الذي دفع أغلى ثمن لذلك، والذي كان نظام كييف سعيداً بالتضحية به من أجل المصالح الجيوسياسية الغربية. ونحن نرحب بالجهود المخلصة من أجل تحقيق السلام، مثل مقترحات الصين.

الخيار متروك لشركائنا الغربيين السابقين، وعلى رأسهم واشنطن. بعد كل ما تعلمناه عنهم هذا العام، بعد رهاب روسيا البغيض الذي لا حدود له ومحاولات إلغاء روسيا، وبعد الأسلحة التي زدوا بها نظام زيلينسكي والتي قتلت النساء والأطفال وكبار السن المسالمين في دونباس، وبعد مغامرتهم الأوكرانية من خلال محاولة خلق مشاكل لنا على حدودنا، من الواضح أن علاقتنا لن تكون هي نفسها بعد الآن. لم نعد نثق بكلماتهم، وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، استعادة ثقتنا. وليست الأقوال، بل الأفعال هي المهمة الآن. لكن من مصلحتهم محاولة القيام بشيء ما. وحتى الآن، فإنهم يزدون الأمور سوءاً من خلال الاستمرار في ضخ الأسلحة إلى نظام كييف ومساعدته في ساحة المعركة. وفي الوقت نفسه، فإنهم لا يتركون لنا خياراً سوى القضاء عسكرياً على التهديدات لروسيا من الأراضي الأوكرانية. وعليهم أن يفكروا في ذلك عندما يأتون بمبادرات جديدة مناهضة لروسيا داخل الأمم المتحدة ويمررونها كدليل على الدعم العالمي لأوكرانيا.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة الهامة. ونعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على إحاطته الإعلامية المنيرة.

الأعمال القتالية"، وهو تعبير يظهر لأول مرة وأضيف بناء على اقتراح البرازيل. وأكد القرار من جديد أيضا التزام المجتمع الدولي الراسخ بدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع التشديد على ضرورة تحقيق السلام. وشجعنا أيضا على النظر بعناية في أسباب الصراع حتى لا تظهر مشاعر الاستياء والشكوك المتبادلة في أعمال عنف في المستقبل. وينبغي ألا تغيب عن بالنا المأساة الإنسانية. ولا ينبغي لنا أن نتجاهل الأثر الاقتصادي العالمي للحرب، ولا سيما فيما يتعلق بارتفاع تكاليف المدخلات للإنتاج الزراعي والغذائي.

وستواصل البرازيل المثابرة على هذا المسار. ونحن مقتنعون بأن هناك إرادة كافية بين الدول الأعضاء للحيلولة دون إحياء ذكرى سنوية جديدة في المستقبل لفترة الحرب مثل الذكرى السنوية المحزنة لعام واحد الذي اكتمل اليوم.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. لقد مر عام منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية بالكامل، والوضع يثير قلقا بالغا لنا جميعا. وعلى المجتمع الدولي، رغم قلقه العميق إزاء احتمال توسع الصراع وإطالة أمده، أن يفكر بهدوء في كيفية وقف القتال في أقرب وقت ممكن وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أوكرانيا وأوروبا. وفي وقت سابق اليوم، أصدرت الصين ورقة موقف بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. لقد اتخذنا دائما موقفا موضوعيا ومحايذا يستند إلى حيثيات القضية ونحن على استعداد لمواصلة القيام بدور مسؤول وبناء في تخفيف حدة الحالة وحل الأزمة. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، عند معالجة المنازعات الدولية وحلها، يجب التمسك بالقانون الدولي المعترف به عالميا، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ضمان سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمنا فعلا. إن مراعاة القانون الدولي المعترف به عالميا والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية لها تأثير على استقرار النظام الدولي وعلى الإنصاف والعدالة الدوليين. وينبغي

العام للاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. والأهم من ذلك، أن موزامبيق ترى أن علينا أن ندعم المساعي الحميدة للأمين العام بقوة وأن نستفيد من مخزونه من السلطة المعنوية في السعي إلى تسوية الصراع.

وموزامبيق تلتزم منذ أمد بعيد بتعزيز السلم والأمن في منطقتنا وخارجها. وبوصفنا بلدا شهد صراعات عديدة في الماضي، فإننا ندرك أهمية دعم الجهود الدبلوماسية واحترام القانون الإنساني من أجل إحلال السلام. ولتكن الذكرى السنوية لهذا الصراع بمثابة تذكرة للمجتمع الدولي للعمل معا من أجل إيجاد حل تفاوضي له، مسترشدين بمقاصد الميثاق ومبادئه.

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه. وبعد مرور عام على بدء النزاع، نرى مأزقا مسلحا على الأرض، وخطاب المنتصرين من كلا الجانبين، واحتمالات شن هجمات عسكرية جديدة. ينبغي أن نضع جانبا الأوهام بشأن الحل العسكري لهذه الأزمة. ونحن بحاجة إلى مناقشة عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. لقد أوضح الرئيس لولا موقف البرازيل، مخلصا لتقاليدنا الدبلوماسية. ندين غزو روسيا وانتهاكها الإقليمي لدولة ذات سيادة، هي أوكرانيا. ولكن بعد مضي عام، نفهم أن الوقت قد حان أيضا للاستماع للذين يريدون أن يتكلموا عن سبل بناء السلام. وينبغي أن يتوقف العنف، الذي يؤثر على أكثر الفئات ضعفا، دون شروط مسبقة. القانون الدولي الإنساني ومبادئه ليست اختيارية. وهي إلزامية في جميع الأوقات وتحت جميع الظروف. إن احترام القانون الدولي الإنساني وضمن احترامه أمران أساسيان لحماية المدنيين.

ولم تأت البرازيل إلى هنا بنية تقديم حل جاهز. نحن بحاجة إلى استكشاف السبل التي تسعى إلى تهيئة الظروف لإنهاء الصراع. ونحن مقتنعون بأن بلدانا مثل البرازيل التي لا تشارك مباشرة في الصراع لها دور بناء تؤديه في تعزيز الحوار. وقد اتخذنا إجراء على هذا المنوال خلال المناقشات بشأن اتخاذ الجمعية العامة أمس أحدث قرار لها، وهو القرار دإط-٦/١١، الذي تدعو فيه الدول الأعضاء إلى "وقف

الاتصالات والتسويق فيما بينها وبذل كل ما في وسعها لمنع حدوث أزمة نووية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض على نحو مشترك الهجمات المسلحة على محطات الطاقة النووية وغيرها من المرافق النووية السلمية وأن يكفل الامتثال الصارم اتفاقية الأمان النووي، من بين صكوك أخرى، وأن يدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بدور بناء في تعزيز أمان وأمن المرافق النووية السلمية.

خامساً، إن الأزمة الإنسانية تزداد سوءاً وينبغي معالجتها بشكل استباقي ومناسب. فالقانون الدولي الإنساني مدونة لقواعد السلوك يجب التقيد الصارم بها في حالات النزاع. وينبغي للأطراف المعنية أن تتجنب مهاجمة المدنيين والمرافق المدنية وأن تحمي السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلاً عن كفالة وصول المساعدات الإنسانية واحترام الحقوق الأساسية لأسرى الحرب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته الإنسانية وأن يساعد في استعادة الهياكل الأساسية المدنية وأن يكفل سبل العيش الأساسية للاجئين والمشردين لمنع حدوث أزمة إنسانية على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تلتزم العمليات الإنسانية بمبدأي الحياد والنزاهة وأن تتجنب التسييس.

أخيراً، إن جميع البلدان مسؤولة عن دورها الهام في تعزيز سبل عيش شعوبها وتنميتها. وينبغي بذل الجهود اللازمة لإدارة الآثار غير المباشرة للأزمة. إن للأزمة الأوكرانية تداعيات بعيدة المدى غير أن البلدان النامية ليست طرفاً في النزاع ولا ينبغي أن تدفع ثمناً باهظاً لها. لقد لجأت بعض الأطراف المعنية إلى فرض الجزاءات الانفرادية وممارسة أقصى درجات الضغط. وهذا لن يحل المشاكل ولن يؤدي إلا إلى تقويض استقرار سلسلة الإمداد الصناعي العالمية وتقادم أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية العالمية. ونأمل أن تتصرف الأطراف المعنية بمسؤولية وأن تتوقف عن إساءة استخدام الجزاءات الانفرادية وأساليب فرض ولاياتها القضائية خارج حدود بلدانها. وتكتسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم التي وقعتها الأمم المتحدة وروسيا بشأن صادرات الأغذية والأسمدة أهمية بالغة لكفالة الأمن الغذائي العالمي وينبغي تنفيذها على نحو كامل وفعال ومنصف.

تطبيقها على قدم المساواة وبشكل موحد في كل مكان وفي كل قضية، دون استثناء. إن بعض البلدان، بينما تؤكد على السيادة والسلامة الإقليمية فيما يتعلق بأوكرانيا، تتدخل بشكل صارخ في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتقوض سيادتها وسلامتها الإقليمية، وتظهر معاييرها المزدوجة بشكل كامل، والمجتمع الدولي يرى ذلك بوضوح.

ثانياً، إذا أردنا تيسير التوصل إلى حل سياسي لمسألة أوكرانيا، فنحن بحاجة للسعي إلى تحقيق الأمن المشترك. والأمن ليس حقاً حصرياً تتمتع به بعض البلدان وحدها. ولا ينبغي تحقيق أمن بلد ما على حساب أمن بلد آخر. إن تعزيز الكتل العسكرية بل وتوسيعها لن يؤدي إلا إلى تقويض الأمن الإقليمي ولن يحقق السلام أبداً. وروسيا وأوكرانيا وبلدان أوروبا جيران لا يستطيعون الابتعاد جسدياً. ولتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أوروبا، يجب التخلي عن عقلية الحرب الباردة والمواجهة بين الكتل، ويجب أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد وأن تعالج على النحو المناسب من أجل بناء هيكل إقليمي متوازن وفعال ومستدام.

ثالثاً، الصراعات ليس لها فائزون. إن إطلاق المفاوضات الدبلوماسية هو الطريق الصحيح، والسبيل الوحيد، لحل الأزمة الأوكرانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز السلام والمحادثات بأعلى درجة من الإلحاح وأن يعمل على إيجاد عوامل ومنابر مؤاتية لاستئناف المفاوضات. إن إعادة أطراف الصراع إلى طاولة المفاوضات لن يكون سهلاً، ولكنه الخطوة الأولى نحو حل سياسي. وهذا الصباح، دعا الأمين العام غوتيريش إلى إعطاء فرصة للسلام، وندعو روسيا وأوكرانيا إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة. أوكرانيا ليست ساحة للمعارك بين الدول الكبرى. لا ينبغي لأحد أن يسعى للاستفادة من الصراع على حساب الشعب الأوكراني.

رابعاً، يتحتم ضمان عدم تجاوز الخط الأحمر للأمن النووي تحت أي ظرف من الظروف. ويجب ألا تستخدم الأسلحة النووية أبداً، ويجب ألا تخاض حرب نووية أبداً. في مواجهة خطر أن تؤدي الأزمة الأوكرانية إلى تصعيد النزاع تتحمل الدول الكبرى مسؤولية خاصة ومهمة لاستمرار

مرة أخرى بالأمر المتحدة لجهودها في ضمان المرور الآمن للمدنيين المحاصرين داخل مصنع آزوفستال للصلب. وما تزال القوات الروسية تقصف المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية منذ أشهر. وأصبحت صفارات الإنذار من الغارات الجوية سمة عادية مثير للقلق في حياة الأوكرانيين كما شهد الكثير من الحاضرين هنا وكما شهدت بنفسه عندما كنت في كييف قبل ١٠ أيام.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد عام واحد اتضح أن الخسائر التي ألحقها الحرب بالشعب الأوكراني كارثية. غير أن للحرب آثارا على نطاق عالمي أيضا، حيث أدى انعدام الأمن الغذائي والطاقة إلى ارتفاع الأسعار ترتبت عنه آثار فظيعة على أكثر السكان ضعفا، حيث أدت الزيادة في أسعار الأغذية والسلع الأساسية إلى زيادة الأعباء في الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، وهي البلدان التي تعاني بالفعل من صعوبات الحياة اليومية. لذلك فإن الحرب تؤثر على الجميع. لقد أسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في تخفيف عبء تلك الآثار المتصلة بالحرب خلال العام الماضي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تم تخصيص أكثر من ١,٦ مليار يورو للأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي في أكثر البلدان تأثرا في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذه الحرب تهمنا كثيرا بسبب مساهمها بالمبادئ الأساسية والصدمات الناجمة عنها. ويجب وقفها الآن. وانتقل الآن إلى نقطتي الثانية وربما الأكثر أهمية. كيف نحقق السلام؟ فالجميع يتطلعون إلى السلام. ولكن كيف نحققه؟ فهنا في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم، ترتفع المطالب من أجل السلام. تلك هي الرسالة الواضحة التي وجهتها الجمعية العامة أمس (انظر دإط-١٩/١١). ففي الوقت الذي تعطلت فيه فعالية مجلس الأمن بينت الجمعية العامة في قرارها دإط-٦/١١ الذي اتخذ بأغلبية ساحقة بلغت ١٤١ صوتا مقابل ٧ أصوات أن العالم يدين العدوان، وأن يجب على روسيا أن تسحب قواتها، وأن العالم يرغب في السلام وأنه بحاجة إليه، ولكن ليس أي سلام، كلا، إننا

إن الطريق إلى السلام لن يكون سلسا، ولكن مهما كان تعقيد الحالة يجب ألا نياس من تحقيق السلام وأن نتخلى عن بذل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا ستظل الصين دائما إلى جانب السلام والحوار. إننا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتعزيز التوصل إلى حل سياسي للزمة الأوكرانية وتحقيق السلام في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بوريل

فونتيليس.

السيد بوريل فونتيليس (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذا اليوم،

قبل عام بالضبط، اقتحمت الدبابات الروسية أوكرانيا وبدأت غزوا كبيرا لجارة مسالمة. وقد رأينا جميعا على مدى عام كامل كيف يقاوم الشعب الأوكراني دفاعا عن بلده. إنه يستحق تضامن جميع الشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم. سأكتفي بالتعليق على نقطتين أساسيتين. أولا، لماذا تهمنا جميعا حرب روسيا الاختيارية هذه؟ وثانيا، كيف نحقق السلام.

ويتعين علينا أن نكون واضحين. أقول "حربا اختيارية" لأن

الرئيس بوتين اختار الحرب. وقد شهدنا أهوالها على مدى عام كامل: ١٣ مليون شخص بلا مأوى، و ٢١ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وإجبار عشرات الآلاف من الأوكرانيين على مغادرة بلدهم والبحث عن ملجأ في جميع أنحاء أوروبا، بينما تمزقت الأسر. وفي قائمة الجرائم المرتكبة في هذه الحرب فإن من أبشعها الترحيل القسري لعشرات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين. إن اختطاف الأطفال الأبرياء وتغيير أحوالهم الشخصية بما في ذلك جنسيتهم بحيث يمكن تبنيهم من قبل العائلات الروسية انتهاك واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي علاوة على أنه انتهاك لاتفاقية جنيف. ويجب إعادة هؤلاء الأطفال الأوكرانيين إلى أوكرانيا على الفور.

فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية فقد زرت بوشا ورأيت القتلى

من المدنيين وقد قيدت أيدي بعضهم خلف ظهورهم قبل إعدامهم. ومن يستطيع أن ينسى ما حدث في مدينة ماريوبول؟ وأود هنا أن أشيد

السيد كاتشير (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام اجتمع مجلس الأمن في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8974) حول هذه الطاولة بالذات وكان الغرض الرئيسي من تلك الجلسة مناقشة حشد عسكري لم يسبق له مثيل للقوات الروسية، الأمر الذي شكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وخابت الآمال الأخيرة لإقناع روسيا بتهدئة الوضع والمشاركة البناءة في المفاوضات بالعبارة التي أدلى بها سفير أوكرانيا آنذاك، محذرا أعضاء مجلس الأمن من أن الأوان قد فات بالفعل للحديث عن التهدئة حيث أعلن الرئيس الروسي الحرب سلفا. وكما نعلم جميعا، لقد حدث ذلك بالرغم من تأكيدات روسيا العديدة التي تدعي أنها لا تنوي غزو جارتها. كانت تلك هي الليلة التي علم فيها المجتمع الدولي بأسره بقرار روسيا بدء عدوان عسكري غير مبرر ولا مسوغ له على أوكرانيا في انتهاك لجميع القيم والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. نعم، كان ذلك هو الاتحاد الروسي الذي يشغل مقعدا دائما في هذه القاعة، وأحد المسؤولين الرئيسيين عن صون السلم والأمن. غني عن القول إن إيماننا بتعددية الأطراف قد اهتز في تلك اللحظة من أساسه.

وعلى الرغم من الألم والمعاناة اللذين سببهما اندلاع تلك الحرب العنيفة تجاهل الاتحاد الروسي نداءات المجتمع الدولي لإنهاء المعاناة. ولا يسعني أن أفهم حقا أي عالم مواز هذا يحرم ملايين الأبرياء من الكهرباء والدفء والماء ويغرق بلدا في الظلام يمكن تبريره بحجة ما يسمى "عملية عسكرية خاصة". إن بث روسيا المنظم والشامل للدعاية وتشويه الحقائق أمر مثير للسخرية تماما. ويبدو أنها تروج لشكل من أشكال الواقع البديل - وهو سلوك ما زلنا ندينه.

ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا والانسحاب غير المشروط لجميع القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا. ويتعلق ذلك أيضا بالقرم المحتلة مؤقتا، فضلا عن أجزاء أخرى من أوكرانيا، بما في ذلك الأجزاء التي نظم فيها الاتحاد الروسي، بالتعاون مع السلطات المحلية العملية، ما يسمى بالاستفتاءات في انتهاك صارخ للقواعد الدولية. ويساورنا بالغ القلق إزاء أعداد الضحايا

بحاجة إلى سلام عادل يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن من الملح أن يصغي الكرملين إلى هذه الرسالة وأن يتصرف وفقا لها. وفيما يتعلق بالمستقبل، يتعين علينا البناء على ذلك القرار وتنفيذه.

كما نؤيد خطة السلام ذي العشر نقاط التي قدمها الرئيس زيلينسكي. إننا في الاتحاد الأوروبي نظل على استعداد للعمل مع جميع الشركاء الحقيقيين والتفاعل مع الأفكار التي تدعم جهود أوكرانيا لكفالة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم تمشيا مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة واستنادا إلى الميثاق والقانون الدولي. في الوقت نفسه سنواصل دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وحماية شعبها. إن السعي لأجل السلام ودعمنا لأوكرانيا يسيران جنبا إلى جنب ويتلازمان. وهذه ليست مسألة خيار بين هذا وذاك، بل إنها السعي إلى تحقيق السلام ودعم أوكرانيا.

عليه أود أن أوضح نقطة أخيرة. إن دعمنا المبدئي لأوكرانيا لن يكون على حساب مشاركتنا وتفاعلنا في أماكن أخرى من العالم. بل على العكس من ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتعزيز السلام المستدام في أماكن أخرى لأننا نعلم أن هناك الكثير من الحروب والمآسي والمشاكل في مختلف أنحاء العالم التي هي بحاجة إلى دعمنا وتتطلب اهتمامنا. إنها ليست مسألة "بدلا من" أو إنها "بالإضافة إلى ذلك". إننا سنواصل القيام بكل ما ظللنا القيام به. ولدينا سجل حافل من المشاركة في جميع أنحاء العالم، ماليا وسياسيا، حيث نشرنا ما يزيد على ٥ ٠٠٠ من الرجال والنساء في ٢١ عملية لإدارة الأزمات. وأطلقنا في هذا الأسبوع وحده مشروعين آخرين - أحدهما في أرمينيا والآخر في النيجر. نعم، هناك الكثير من المشاكل الأخرى والكثير من الحروب والأسباب الأخرى للمعاناة في جميع أنحاء العالم. وسوف نوليها العناية اللازمة. وسنواصل العمل من أجل السلام في أوكرانيا وسنكون شريكا موثوقا للسلام في جميع أنحاء العالم، أينما كان هناك تهديد للسلام وأينما عانى الناس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الأوروبية والخارجية في الجمهورية السلوفاكية.

هجومًا مباشرًا على سلامة النظام الدولي القائم على القواعد وعلى أمننا ورخائنا وقيمنا الأساسية. ولكن في مواجهة هذا التهديد فلا شيء أوضح من هذا: سنقف متحدين وأقوياء طالما استمرت هذه الحرب وسوف تنتصر أوكرانيا وسيتحمل الاتحاد الروسي مسؤولية ما فعله. وبالمثل فإن دعوتنا واضحة أيضًا: يجب على روسيا الالتزام بقواعد القانون الدولي، ويجب عليها التوقف عن استخدام القوة والانسحاب الكامل والفوري من أراضي أوكرانيا وحدودها المعترف بها دوليًا.

إننا هنا اليوم في قاعة مجلس الأمن بصفته الضامن للسلم والأمن الدوليين، لدعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ونؤكد مجددًا أن هناك سبيلًا واحدًا فقط لإنهاء هذا العدوان.

أرحب بقرار الجمعية العامة دإط-٦/١١ الذي اتخذته بالأمس بأغلبية كبيرة جدا والذي يضع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فوق كل شيء، بما في ذلك المصالح الوطنية أو الإقليمية.

إن بوسعنا التخفيف من آثار الحرب على المستقبل. ومنذ اليوم الأول للحرب تصرفت رومانيا بروح من التضامن الكامل مع الشعب الأوكراني الشجاع. واستثمرنا بقدر كبير في البنية التحتية للغذاء والطاقة والنقل ورحبنا بأكثر من ٣,٦ مليون لاجئ أوكراني عبروا حدود بلدنا. كما سهلنا حتى الآن إيصال أكثر من ١٣ مليون طن من الحبوب الأوكرانية، ما ساهم في جهود كفالة الأمن الغذائي العالمي. ونأمل في التوصل إلى نتيجة إيجابية على المدى الطويل واستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

ما برحت رومانيا مؤيدا قويا للجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة عن جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في أوكرانيا، بما في ذلك جريمة العدوان. وانضممنا إلى المجموعة الرئيسية للدول التي تعمل جنبا إلى جنب مع أوكرانيا لتحديد أنسب الأسس القانونية لإنشاء محكمة لذلك الغرض.

إن للحرب المستمرة في أوكرانيا تأثيرا كبيرا على المنطقة. وقد مدنا يد العون لجارتنا جمهورية مولدوفا أكثر البلدان تأثرا بالحرب إلى جانب أوكرانيا نفسها. وأود أن أبلغ المجلس بأننا نشعر بالقلق إزاء

المدنيين الذين سقطوا منذ بداية غزو أوكرانيا. فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قتل أكثر من ٨ ٠٠٠ وأصيب أكثر من ١٣ ٠٠٠. وغني عن القول أننا نعلم جميعا أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

ما تزال سلوفاكيا تناصر أوكرانيا منذ بداية دفاعها ضد العدوان الروسي. وسنواصل دعمنا الثابت، بما في ذلك استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية إلى أن تنتهي هذه الحرب المخزية. وهناك أيضا حقيقة واحدة لا يمكن إنكارها: إن هذه الحرب ستنتهي في يوم ما وسيحاسب المسؤولون عن جميع الجرائم المرتكبة ويقدمون إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية رومانيا.

السيد أوريسكو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بالرئاسة المالطية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم.

على مدى عام الآن، ما برحت رومانيا بوصفها جارة قريبة لأوكرانيا في طليعة البلدان التي تقدم المساعدة إلى أوكرانيا والتصدي للعواقب المتعددة الأوجه للحرب والفظيعة وغير القانونية وغير المبررة التي يشنها الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن، ضد أوكرانيا البلد المستقل ذي السيادة. لقد وصلت آثار تلك الحرب العدوانية وغير المنطقية إلى كل حذب وصوب. كما أجبرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية ملايين الأوكرانيين على الفرار. وبسببها تعطلت عمليات نقل الحبوب وسلاسل الطاقة، ما أدى إلى زيادة حادة في أسعار الطاقة ولاح خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم، خاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا في الجنوب العالمي. كما شعرنا بالرعب مرة أخرى من كارثة نووية. إن هذه التكتيكات الهجينة تختبرنا أو تسعى لبث الرعب في نفوسنا، الأمر الذي يفرض ضغوطا على أوكرانيا وجيرانها مثل جمهورية مولدوفا فضلا عن بلدان أخرى في منطقة البحر الأسود والقارة الأوروبية على نطاق أوسع، علاوة على منطقة الأمن الأوروبية الأطلسية بأسرها. إن هذه الحرب تعدُّ

أعتقد أنه يجدر بنا أن نركز اليوم على ثلاثة أمور رئيسية: التشخيص الدقيق للحالة، والبحث عن استجابة ملائمة، والخطوات التي يتعين القيام بها.

لذلك فلنبدأ بمقارنة الحقيقة للمعلومات الخاطئة والدعاية المضللة. فالحقيقة أنه قبل عام بالضبط قررت روسيا شن عدوانها غير القانوني على أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، وضعت الحرب الروسية المؤسسات الدولية على المحك. إنه اختبار لالتزامنا بالمبادئ التي تحمينا جميعا. إن التكاليف الإنسانية لهذه الحرب مروعة. لقد تسبب العدوان بأكبر أزمة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إن حملة الإرهاب التي تشنها روسيا واستهدافها المتعمد للمدنيين والهيكل الأساسية المدنية غير مقبولة على الإطلاق. وتصرفات الكرملين مدفوعة بالرغبة في تدمير الأمة الأوكرانية وتراثها ومستقبلها. هذا هو السبب الذي يجعلني مقتنعا بأن عدوان روسيا الهامجي على أوكرانيا ليس قضية ثنائية أو إقليمية، بل إنه يمثل شاغلا لجميع الدول. ومن واجبنا جميعا إنهاء هذه الفظائع.

ثانيا، إن حظر العدوان والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كلها قواعد أمرة. وهذا يعني أنه لا يسمح بأي انتقاص منها. وتحض بولندا على المساءلة الكاملة عن جميع الانتهاكات، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بها. أما وقد قلت ذلك، فما هو المبدأ التوجيهي لهذا النهج؟

لا يساور أحد أدنى شك على الإطلاق في أننا عندما ننظر إلى القوانين المحلية لبلداننا، نجد أنها تقوم على فرضية مؤداها أن العدالة تعني حماية الضعفاء من أشد الناس قوة. ومن المؤكد أنها تسود في مجتمع منظم جيدا، بحيث يحتاج الضعفاء إلى الشعور بالأمان مثل الأقوياء، وعندما يتجاوز الأقوياء القانون، تجب مساءلتهم مساءلة كاملة، كيلا يتشجع الآخرون على ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل.

وإذا ما أراد المجتمع الدولي أن يستخلص العبر الصحيحة من هذه الحرب المروعة للأجيال المقبلة، ترى بولندا أننا مطالبون بالبحث

أحدث الخطط التي وضعتها روسيا لزعزعة استقرار ذلك البلد، الأمر الذي أنناه. في ذلك الصدد، فإن من غير المقبول على الإطلاق أن نرى خطابا تهديديا مثل ذلك البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية اليوم والذي أعلنت فيه أن الجيش الروسي "سيرد بشكل كاف" على ما يسمى بالاستفزازات أو الهجمات على مواطنيه الروس أو على الأفراد العسكريين والسكان في منطقة ترانسنيستريا بجمهورية مولدوفا. إن هذا السلوك الاستفزازي الذي لا أساس له ويستند إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة غير مقبول على الإطلاق. ونؤيد تأييدا تاما سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وإذ نقرب من مرور عام على اندلاع الحرب، شهدنا جميعا بما في ذلك رومانيا تكثيف الدعاية الروسية ونشرها روايات مزيفة في مسعى لتفتيت وحدة مجتمعاتنا وإضعاف جهودنا في دعم أوكرانيا. ويجب علينا أن نكافح تلك التأثيرات الخبيثة وأن نواصل توحيد صفوفنا للدفاع عن قيمنا. ويجب على الشعب الروماني الإلمام بالقصص المستوحاة من روسيا التي يقرأها ويسمعا، ولكن لا ينبغي له أن يشك في دعمنا لأوكرانيا، لأن دعم أوكرانيا يعني دعم رومانيا أيضا.

كما قيل من قبل، إنما هذا اختبار لجيلنا. علينا أن نعمل معا على جميع المستويات المختلفة لهذا الصراع لإعادة السلام إلى مكانه الصحيح. ورسالتنا واضحة: إحلال السلام في ظل الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، والسلام في ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية للقانون الدولي. وهناك مبدأ سياسي وأخلاقي واضح: ألا وهو أنه من غير الممكن أن تبدأ المفاوضات إلا عندما تصبح أوكرانيا مستعدة، ولا بد من أن تحدد أوكرانيا شكل النصر. ويظل دعم رومانيا لأوكرانيا قويا، مهما استغرق ذلك من الزمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد راو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن امتناني لمالطة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة، وأشكر الأمين العام على أفكاره النيرة والقيمة.

للعزو الروسي لأوكرانيا. أني هنا أمثل بلدي، هنغاريا، وهي جارة مباشرة لأوكرانيا. لذلك فإن آثار الحرب شديدة ومباشرة بالنسبة لنا. إننا نواجه يوميا العواقب المأساوية لها، حيث نشهد معاناة الناس الناجمة عن هذه الحرب.

لقد استقبلنا أكثر من مليون لاجئ من أوكرانيا حتى الآن - للأسف، معظمهم من العائلات الممزقة. ولا بد لي من أن أقول لكم، سيدي الرئيس، إنه لأمر مفرح أن نرى الأمهات يصلن إلى هنغاريا مع أطفالهن، وأحيانا مع أجدادهن، وغالبا ما يحضرن بحقيبة واحدة محمولة على الظهر.

نحن نريد مساعدتهم. ونبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم. نحن نمنح اللاجئين من أوكرانيا فرصا متساوية عندما يتعلق الأمر بأنظمة التعليم والرعاية الصحية لدينا. وقد سجلت بالفعل حوالي ١ ٣٠٠ مدرسة وروضة أطفال في هنغاريا أطفالا لاجئين وطلبا من أوكرانيا. نحن نقدم حوافز للشركات في هنغاريا لتوظيف اللاجئين. وكل ذلك، إلى جانب العديد من التدابير الأخرى، التي تضاف إلى أكبر عملية إنسانية نفذت في تاريخ هنغاريا، وأريد أن يعلم المجلس أننا سنواصل العمل الإنساني على ذلك النطاق الواسع ما دامت هناك حاجة إليه.

ومن منظور بلد مجاور، نرى بوضوح شديد أن الحرب تجلب معاناة كبيرة. الحرب ليس فيها فائزون. بل خاسرون فقط، وكلما طال أمدها، زاد عدد الخاسرين. سيحدث المزيد من الضرر، وسيقتل المزيد من الناس. وأود أن أذكر بأنني أمثل أمة شهدت أيضا عددا من الضحايا في الحرب، بالنظر إلى حقيقة أن هناك جالية هنغارية تعيش في الجزء الغربي من أوكرانيا، وبعض أفرادها مواطنون أوكرانيون وتم تجنيد العديد منهم في الجيش الأوكراني. إنهم يقاتلون على الخطوط الأمامية، ومات الكثير منهم. اسمحو لي أن أشدد على أننا لا نريد أن يموت المزيد من الناس في الحرب، وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على موقف هنغاريا، ومفاده أنه في ظل هذه الظروف، نرى أن الواجب الأول للمجتمع الدولي يتمثل في إنقاذ أرواح الناس ومنع وقوع المزيد من الإصابات. كيف يصبح ذلك ممكنا؟ الجواب أن بوسعنا إنقاذ

عن حلول مماثلة في منظومة القانون الدولي. لذلك، أدعو إلى تطبيق نفس القاعدة - وهي حماية الضعفاء من الأقوياء الأشرار - في علاقاتنا الدولية، سواء في البعد القانوني أو في الممارسة السياسية. فلنبن مجتمعا دوليا منظما تنظيما جيدا.

ولتحقيق ذلك، يجب على المؤسسات الدولية أن تقف، بكل إمكانياتها، إلى جانب المتضررين ومساءلة المعتدين ومطالبتهم بالجبر عن الضرر، مهما كانت قوتهم وقدرتهم. لا يمكنني أن أتصور عدم التزام العالم بهذه القاعدة. هل يمكنكم ذلك، سيدي الرئيس؟

ثالثا، فيما يتعلق بهذه القاعدة الذهبية، فدعم بولندا لأوكرانيا لا يتزعزع وسيظل كذلك. لقد وجد ملايين الأوكرانيين ملاذا آمنا في بلدنا. من الجدير بالذكر أن بولندا أنفقت في عام ٢٠٢٢، أكثر من ٩ مليارات دولار، أي ١,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، على المساعدة الإنسانية للاجئين الأوكرانيين، وذلك وفقا لتقدير حديث صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نحن نقدم الدعم ونستضيف أكثر من اثنتي عشرة وكالة تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقدم المساعدة إلى أوكرانيا من أراضيها.

سنبقى ثابتين في دعمنا مهما طال أمده لأن لدينا الإرادة اللازمة التي تحملنا على توفير الحماية للأوكرانيين ولكل دولة أخرى بحاجة إليها. وتتعلق أعمالنا بحماية السلم والأمن الجماعيين. وإذا لم نتصرف بتضامن الآن وتجاهلنا الدفاع عن القيم الأساسية للقانون الدولي، ربما يفوت الأوان غدا.

تؤيد بولندا بقوة قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. نحن نرفض العودة إلى سياسات القوة ومناطق النفوذ. ولدى المجتمع الدولي القوة والإرادة للوقوف إلى جانب أوكرانيا والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، حتى تسود قوة الحق - وليس حجة القوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة لمجلس الأمن اليوم، في الذكرى السنوية الأولى

واضح مؤداه أن منظمة حلف شمال الأطلسي ليست طرفا في الصراع، ونأمل أن يحترم الجميع قرارنا هذا.

إن الشعب الهنغاري ليس مسؤولا عن الحرب، لكن هنغاريا والشعب الهنغاري دفعا بالفعل ثمنا باهظا. ولهذا السبب نعلم جميعا أننا في الساعة الخامسة والعشرين. نحن في الساعة الخامسة والعشرين. فلنحاول إذن التركيز على الكيفية التي يمكن بها وقف الحرب، وإنهاء الحرب، والعمل على وقف فوري لإطلاق النار، والبدء بمحادثات السلام التي نأمل أن تقودنا إلى سلام مستدام وعادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ألمانيا.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في بوشا وخاركيف وماريوبول وبخموت، لا تلحق سوى الدمار والمعاونة والموت. بالأمس، بعثت الجمعية العامة برسالة قوية تتعلق بهذه الحرب الوحشية (انظر A/ES-11/PV.19). لقد وقفت أغلبية ساحقة من ١٤١ دولة متحدة من أجل إحلال السلام في أوكرانيا - أي السلام العادل والشامل والدائم. وقدمت الجمعية خطة سلام تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نتجه أنظار العالم اليوم إلى مجلس الأمن - الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن في العالم. ومن وجهة نظري، فإن كل جهد يبذله عضو في المجلس لتحرك نحو السلام أمر قيم. ولكن السلام يجب أن يعني السلام. إن السلام يجب ألا يعني أن نتجاهل من هو المعتدي ومن هو الضحية، لأن القهر ليس سلاما. فعدم تسمية المعتدي يعني قبول عالم يحكم فيه الأقوياء. وهذا يعني قبول عالم يكون فيه قصف المدارس وخطف الأطفال وإطلاق النار على الناس وهم يمتطون دراجاتهم الهوائية جزءا من السياسة الخارجية. إن عدم الوقوف إلى جانب الضحية يعني عالما لن يتمكن فيه أي منا من النوم بسلام لأننا جميعا سنخشى هجوما من جار أقوى. لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع قيام هذا العالم. ولهذا السبب لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي. إن الميثاق يُلزمنا، نحن دول العالم، بأن نعمل.

الأرواح بسلام. مع تسليم الأسلحة وفرض المزيد من حزم الجزاءات، لا أرى كيف يمكننا إنقاذ حياة الناس، ولكن مع إحلال السلام يمكننا تحقيق ذلك بالتأكيد.

إنني أدرك جيدا أننا عادة ما نتعرض لانتقادات شديدة بسبب موقفنا من هذا الأمر. فنحن لا نتعرض لانتقادات شديدة فحسب، بل في مناسبات عديدة توجه اتهامات حمقاء تماما إلى هنغاريا وحكومتها. ولكن على عكسنا نحن الهنغاريين، فإن الذين ينتقدوننا ويعطوننا ويصدرون أحكامهم علينا لم يفقدوا أي أرواح في الحرب. ولهذا السبب ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى بدء محادثات السلام، ونأمل في التوصل إلى سلام مستدام. ومن الواضح أنه لا يمكن إحلال السلام إن لم تكن هناك قنوات اتصال مفتوحة. ومن وجهة نظرنا، إذا كانت قنوات الاتصال مقطوعة أو مشوشة أو مغلقة، فهذا يعني أن المرء سيتخلى حتى عن الأمل في السلام. مرة أخرى، وبصفتي ممثلا لبلد مجاور يشهد معاينة يومية، أطلب بكل تواضع من أعضاء المجلس أن يركزوا على كيفية وقف الحرب، ومنع موت المزيد من الناس، وإحلال السلام.

نحن ومعنا كثيرين نمثل جيلا لم يكن مضطرا، والحمد لله، لخوض تجربة العيش خلال الحربين العالميتين. الحرب العالمية حرب كونية. نأمل ألا نضطر نحن أو أطفالنا أو أحفادنا في المستقبل إلى أن نعيش هذه المحنة من الحياة. حتى الآن، كما نعلم، كانت للحرب آثار عالمية، لكن هذا ليس الأمر المهم. بل إنه ما إذا كان بوسعنا فعله للحيلولة دون أن تتحول الحرب إلى حرب كونية، أي حرب عالمية. والسؤال هو ما إذا كان بإمكاننا تجنب التدابير والقرارات وأحيانا البيانات التي تجلب معها خطر تصعيد الحرب وإطالة أمدها. وينبغي لنا جميعا أن نمتنع عن اتخاذ تدابير وقرارات وبيانات من هذا النوع، من شأنها أن تطيل أمد الحرب وتعمل على تصعيدها. إن نشوب حرب عالمية ثالثة ستكون مأساة حقيقية. إن حربا عالمية ثالثة ستوصلنا إلى وجهة نأمل ألا يرغب أي منا في الذهاب إليها. وفي ذلك الصدد، من الأساسي ضمان عدم حدوث مواجهة مباشرة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي. وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، لدينا قرار

التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها دإط-١١/٦. يراهن الرئيس بوتين على احتمال أن يضعف موقفنا الواضح ضد الحرب في مرحلة ما. إنه يتكهن بأنه إذا استمر في المسار الحالي، فإن حربه العدوانية ستكافأ. وتسبب تلك الحرب أيضا معاناة كبيرة لشعبه. وقد قتل أو جرح بالفعل حوالي ٢٠٠ ألف روسي. لقد غادر مئات الآلاف من الروس بلادهم لأنهم لا يريدون أن يكونوا جزءا من الحرب. الأطفال الروس يذهبون إلى المدارس في ألمانيا، وأنا سعيد جدا بذلك. انسحبت أكثر من ١٠٠٠ شركة دولية من روسيا، أخذة معها جزءا مهما من ازدهار روسيا ونكائها. هذه الحرب ليست حرب العالم، ولا هي حرب الشعب الروسي. إنها حرب بوتين. الرئيس الروسي يخاطر بمستقبل بلده وجنوده وأطفاله. وهذا هو السبب في أن السلام العادل، على النحو الوارد في خطة السلام التي قدمتها أمس ١٤١ دولة إلى الجمعية العامة، يصب أيضا في مصلحة الشعب الروسي.

عندما انظر حول هذه الطاولة، لا تكنفني أي أوهام. لن نقنع الممثل الروسي اليوم - فهو لا يستمع حتى. ولكن ما يمكننا أن نفعله هو ضمان ألا يغض المجلس الطرف عن بوشا وخاركيف وماريوبول وبخموت، أو عن شعب أوكرانيا وأطفالها. ما يمكننا القيام به هو الدفاع عن عالم يعني فيه السلام العيش في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية لاتفيا.

السيد رينكيفتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن إستونيا وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي لاتفيا.

أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ورئاسة مالطة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

لقد مر عام منذ أن بدأت روسيا حربها العدوانية الوحشية والشاملة وغير المبررة ومن دون سابق استقراز ضد أوكرانيا، بمساعدة بيلاروسيا. إنه انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. نحن معجبون

ویدعي بعض الأعضاء الآن أننا بفرضنا جزاءات على المعتدي، ووقوفنا إلى جانب أوكرانيا ودعمنا لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، إنما نصب الزيت على النار.

أود أن أسأل المجلس أين ستكون أوكرانيا اليوم - التي تخلت طواعية عن أسلحتها النووية لأنها تؤمن بالسلام - لو لم ندعم حقها في الدفاع عن نفسها وعن شعبها - المسنين والأمهات والآباء والأطفال - إلى جانب العديد من الشركاء الدوليين؟ هل يمكننا أن نتخيل ما يعنيه وقوع المزيد من الأحداث كذلك التي وقعت في بوشا وخاركيف وماريوبول وبخموت، أو وقوع المزيد من الفظائع ضد المدنيين أو نرى المزيد من الأطفال الذين يرسمون صورا لمنزل عاش فيه أحبائهم ذات يوم؟ هل يمكننا أن نتخيل ما يعنيه أن نرى المزيد من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بينما نقف مكتوفي الأيدي؟

لا أريد أن أتخيل مثل هذا العالم. لا أريد أن أكون مسؤولة عن هذا العالم. أعتقد أن معظمنا لا يريد أن يكون مسؤولا عن عالم كهذا. لذلك أود أن أشدد على ما قاله الوزير بلينكن. لقد قال إنه إذا توقفت أوكرانيا عن الدفاع عن نفسها، ستنتهي أوكرانيا. فإذا أحجمنا عن الوقوف بجانب أوكرانيا، ستنتهي أوكرانيا. قبل بضعة دقائق فقط، وهنا في المجلس، سأل الممثل الروسي لماذا نعتقد أن أوكرانيا ستنتهي. نعتقد ذلك لأنه قبل عام، أخبرنا رئيسه أنه يرغب في تجريد أوكرانيا من السلاح، وحيث انقضى أكثر من ٣٦٥ ليلة ويوما منذ ذلك الحين فقد شهدنا ما يعنيه ذلك. الدبابات الروسية لم تجلب الماء. لم تقم الطائرات الروسية بعملية إنزال التغذية للأطفال. بل إن دباباتها وطائراتها، ليلا ونهارا، لم تجلب سوى الموت والدمار لآلاف الأمهات والآباء والأطفال. وألحقت أيضا الموت والدمار بجميع أنحاء العالم - ليس بشكل مباشر، بالقذائف والقنابل، ولكن من خلال أزمة الغذاء. ربما ممثلو روسيا، وغيرهم، قادرون على خداع أنفسهم، لكنهم لا يستطيعون خداع العالم بأسره.

يجب علينا جميعا، نحن الذين نؤمن بإيماننا مخلصا وصادقا بالسلام الذي يعني السلام - السلام القائم على ميثاق الأمم المتحدة - أن نظهر ألواننا الحقيقية الآن وأن نقف إلى جانب خطة السلام

والعسكرية الروسية التي دبّرت وأطلقت العنان للحرب العدوانية ضد أوكرانيا إلى العدالة. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا ذا مغزى في تأمين دعم دولي واسع النطاق لإنشاء محكمة لمحكمة على جريمة العدوان.

تستخدم روسيا المعلومات المضللة والدعاية لحشد الدعم المحلي والدولي لعدوانها على أوكرانيا. ومن المقلق للغاية أن روسيا تستخدم الغذاء والطاقة كأدوات في حربها، مما يؤدي إلى معاناة الدول والشعوب الأشد ضعفا في جميع أنحاء العالم. وتغطي روسيا ذلك بسخرية بروايات كاذبة ومعلومات مضللة، بما في ذلك الأنحاء باللائمة على الجرائم بشكل غير أمين. إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا هي التي أدت إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي القائمة بالفعل وساعدت في زيادة أسعار الطاقة. ونؤيد مبادرة حبوب البحر الأسود ونحث روسيا على تمديدها، فضلا عن الكف عن تأخير عمل أفرقة التفيتش.

بالأمس، أكدت الجمعية العامة مجددا مرة أخرى الدعم الدولي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونحث مجلس الأمن على التمسك بالميثاق الذي يشكل الأساس لإحلال السلام العادل والدائم في أوكرانيا. ونرحب بصيغة السلام المؤلفة من ١٠ نقاط التي وضعها الرئيس زيلينسكي، ونؤيد بقوة رؤيته للسلام، التي تستند إلى القانون الدولي ومبادئ الميثاق. سنقف إلى جانب أوكرانيا مادام ذلك لازما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا.

السيد بولبوشن (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): تدين جمهورية مولدوفا بشدة عدوان روسيا غير القانوني والذي لا أساس له على أوكرانيا. نرفض أيضا رفضا قاطعا محاولاتها ضم الأراضي الأوكرانية. إننا إذ نحیی ذكری مرور عام على تلك الحرب الوحشية، نحزن على الخسائر البشرية الهائلة، والدمار الكبير الذي لحق بالهياكل الأساسية المدنية، وتشريد عدد لا يحصى من الأوكرانيين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم هربا من أهوال الحرب. إن مولدوفا أحد البلدان

بشجاعة ومثابرة الأوكرانيين في الكفاح من أجل حريتهم واستقلالهم. ونعرب عن احترامنا لجميع الأوكرانيين الذين ماتوا دفاعا عن وطنهم.

إن ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول وغزوها الشامل لأوكرانيا قد داس على المعايير الدولية والنظام القائم على القواعد. وتسعى روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، إلى تغيير حدود بلد مجاور ذي سيادة بالقوة العسكرية. ويشكل ذلك تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. لن نقبل أبدا ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. نحض الاتحاد الروسي على الالتزام بأمر التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ مارس ٢٠٢٢ والتي تقضي بالتعليق الفوري للعمليات العسكرية التي بدأها في أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. إن روسيا تتجاهل بسخرية التزاماتها بوصفها عضوا دائما وتعزل قدرة مجلس الأمن على تنفيذ ولايته. بدأت روسيا الحرب ويمكن لروسيا ويجب عليها إنهاؤها على الفور بسحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ولتحقيق ذلك، يجب أن نوفر لأوكرانيا جميع الوسائل الضرورية. وأوكرانيا بموجب الميثاق، لها حق أصيل في الدفاع عن النفس. ودول الشمال الأوروبي ودول البلطيق مصممة على تعزيز القدرات العسكرية لأوكرانيا وتقديم كل الدعم اللازم.

وحيث أن روسيا غير قادرة على هزيمة أوكرانيا في ساحة المعركة، فإنها ترهب السكان المدنيين في أوكرانيا. إن عمليات القتل الجماعي والاغتصاب والتعذيب في بوشا وإيزيوم، والترحيل غير القانوني للأطفال، ليست سوى بعض من أفظع الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية. ندين بأشد العبارات هجمات روسيا المتعمدة على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية والأعيان المدنية في أوكرانيا. ولتخفيف المعاناة وتيسير إعادة الإعمار، نقدم المساعدة الاقتصادية والسياسية والإنسانية والمالية والقانونية لأوكرانيا وشعبها.

يجب أن تحاسب روسيا على جرائمها، وسوف تحاسب. ونؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم الفظيعة. بالإضافة إلى ذلك، تجب معالجة جريمة العدوان لتقديم القيادة السياسية

وشهدنا مظاهر تضامن رائعة - من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويشكل التأييد الكبير في الجمعية العامة أمس (انظر A/ES-11/PV.19) للقرار دإط-٦/١١، الذي يحدد مبادئ السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا، مظهرا رائعا آخر للدعم القوي في ذلك الصدد. وتؤيد مولدوفا جهود أوكرانيا لتحقيق السلام العادل والمساءلة.

ونضم صوتنا إلى الأصوات المطالبة بالوقف الفوري للأعمال القتالية والسحب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية والذخيرة الروسية من أراضي أوكرانيا.

في الختام، تؤكد جمهورية مولدوفا من جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية هولندا.

السيد هويكسترا (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أقف هنا اليوم بالنيابة عن فريق أصدقاء المساءلة في أعقاب العدوان على أوكرانيا - وهو مجموعة تضم ٤٩ دولة عضوا والاتحاد الأوروبي تتشاطر قناعة واحدة قوية: إن قوة العدالة ينبغي أن تسود دائما على سطوة القوة.

يصادف اليوم مرور عام واحد بالضبط على غزو روسيا الشامل لأوكرانيا. وقد أظهر شعب أوكرانيا شجاعة وقدرة على الصمود غير عاديتين في كفاحه المستمر من أجل الحرية والاستقلال.

ورأينا صورا وتقارير مروعة عن القتل العشوائي للمدنيين - رجالا ونساء وأطفالا. وشهدنا هجمات غير قانونية على البنية التحتية المدنية - المنازل والمدارس والمستشفيات. وشهدنا تقارير مروعة عن العنف الجنسي والجنساني واختطاف الأطفال.

إن هذه الأعمال غير مقبولة. وهي انتهاك للقانون الدولي. وأينما تحدث، يجب أن تُقابل بنفس الاستجابة القوية: وهذا الأمر لا يمكن أن يستمر. فتحقيق المساءلة والعدالة لأوكرانيا والأوكرانيين والمجتمع الدولي ككل أمر في غاية الأهمية لضمان السلام المستدام.

التي وفرت المأوى لمئات الآلاف من الأوكرانيين، وسنواصل تقديم الدعم لأوكرانيا مهما استغرق ذلك من الوقت.

إن أوكرانيا تدافع عن أرضها وحريتها، وهي بذلك، تدافع عن حريتنا وديمقراطيتنا أيضا. ونقدر مقاومة أوكرانيا المذهلة. ونقف متضامنين مع جيراننا وأصدقائنا. ونقف مع أوكرانيا.

لقد تأثرت مولدوفا، الجارة الأكثر هشاشة لأوكرانيا، تأثيرا كبيرا بالعدوان الذي شنته روسيا دون سابق استقراز. وبينما تقاوم أوكرانيا غزوا عسكريا، تقف مولدوفا على الخط الأمامي في حرب مختلطة تشمل الابتزاز بإمدادات الغاز والهجمات الإلكترونية والدعاية والمعلومات المضللة. وفي عدة مناسبات، انتهكت القذائف الروسية مجالنا الجوي وسقط حطام قذائفها على أراضيها، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

وأود أيضا أن أشدد على أن منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في جمهورية مولدوفا ظلت في دائرة الضوء بانتظام، بما في ذلك في الأيام الأخيرة. وبلندا ملتزم التزاما راسخا بالحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة في هذا السياق المعقد وبتعزيز التسوية السياسية للنزاع على أساس سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونكرر دعوتنا إلى السحب الكامل للقوات العسكرية الروسية ولمواقع تخزين الذخائر الموجودة بشكل غير قانوني في المنطقة.

إن كل هذه التحديات حقيقية، ولكن تصميمنا على البقاء أقوى وأحقيقنا أيضا. وتعرب جمهورية مولدوفا عن امتنانها العميق لجميع الشركاء الذين دعمونا في وقت الأزمة هذا. وعلى الرغم من تلك المخاطر، لا تزال مولدوفا ملتزمة بطريقها نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل أفضل سبيل لكفالة السلام والاستقرار والرخاء للبلد.

وخلال العام الماضي، واجهت أوكرانيا هجوما غير مسبوق على سيادتها وسلامتها الإقليمية. وطوال ذلك الوقت، وقف المجتمع الدولي بحزم مع أوكرانيا في إدانة العدوان ودعم جهود أوكرانيا للدفاع عن شعبها وأراضيها.

وهذه هي الخطوة الأولى لوضع حد لقائمة طويلة جدا من الجرائم التي تتطلب المساواة والعدالة وهي الخطوة الأولى لوضع حد للمعاناة الإنسانية في أوكرانيا وتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، ولكن أيضا وبوضوح في كل أنحاء العالم.

إن انتهاك ميثاق الأمم المتحدة الذي نشهده اليوم هو هجوم على المجتمع الدولي بأسره. ولا ينبغي أن نكتفي بالسعي إلى تحقيق المساواة عما حدث بالفعل، بل يجب أن نسعى جاهدين إلى منع أي أحد - وأعني أي أحد - من ارتكاب انتهاك كهذا مرة أخرى، في أوكرانيا أو في أي مكان آخر أبدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

السيد تاجاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذا اليوم، قبل عام واحد بالضبط، انتهك عضو دائم في مجلس الأمن من جانب واحد المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها التعايش السلمي بين الدول وهذه المنظمة ذاتها.

وبدلا من أن يكون لديها شعور أكبر بالواجب والمسؤولية بصفتها عضوا دائما، هزت روسيا بشدة جذور النظام الدولي وتحديثها بسلوكها غير المقبول.

وبعد مرور عام على اشتعال الحرب، لا تزال أوكرانيا صامدة، وتدعم إيطاليا والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، أوكرانيا وتساندها في تضامن كامل مع شعبها.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن عندما أسمع شخصا يتكلم عن استعباد الولايات المتحدة لأوروبا، يجب أن أقول إننا عبيد الحرية والديمقراطية والقانون الدولي. لذلك من الضروري التخلي عن فكرة أن أوروبا تستعيد لمصلحة طرف ما. إننا موطن الحرية والديمقراطية في العالم. وما سمعته هنا هذا الصباح غير مقبول.

(تكلم بالإنكليزية)

يوم أمس، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة بشأن أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.19). ومرة أخرى، اتخذت الجمعية العامة موقفا قويا دافعا عن ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ قرار يستند إلى مبادئ الميثاق التي تشكل الأساس للسلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا (قرار الجمعية العامة دإط-٦/١١). وفي ذلك القرار، تشدد الجمعية العامة على ضرورة ضمان تحقيق المساواة عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة على أراضي أوكرانيا.

ولا ينبغي، ولا يجب، ولا يمكن أن نواصل سعيينا إلى تحقيق العدالة وكفاحنا ضد الإفلات من العقاب وكفاحنا ضد انتهاكات القانون الدولي من دون اتخاذ موقف حازم وجماعي ضد المعتدي. ونشيد بالجهود والمبادرات التي اتخذت بالفعل لضمان المساواة. ويشمل ذلك نشر بعثات للأدلة الجنائية في أوكرانيا وفتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتحقيق وإنشاء مركز دولي لمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان وسجل للأضرار التي لحقت بأوكرانيا جراء العدوان الروسي، سيكون مقره في لاهاي.

ونرحب بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة للأمم المتحدة وإنشاء آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بالعمل المستمر لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي توثق الانتهاكات منذ عام ٢٠١٤.

ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف الجنسي مرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب. وتشكل تلك الجرائم انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويجب التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع باتخاذ تدابير فعالة للمساءلة تسهم في ردع هذه الجرائم البشعة ومنعها.

إن عدوان روسيا على أوكرانيا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعم التعايش السلمي والأمن العالمي. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتنثال للأمر باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢. وذكرت المحكمة أن روسيا يجب أن تنهي فوراً العمليات العسكرية التي بدأتها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في أراضي أوكرانيا.

السيد عثمانى (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لرئاسة مالطة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم ونحن نحیی مرور عام على بداية الغزو الشامل لأراضي أوكرانيا. إن الحرب العدوانية الوحشية من دون أي استفزاز التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولجميع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، لقيم البشرية.

في البداية، أود أن أؤكد من جديد دعمنا لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وبصفتي الوطنية، ولاحقاً، بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٢٣، أتاحت لي الفرصة لزيارة أوكرانيا والأماكن التي تضررت جراء الحرب والهجمات التي شنتها القوات العسكرية للاتحاد الروسي. لقد رأيت بأم عيني المعاناة الإنسانية والدمار والعواقب الأخرى لهذه الحرب العدوانية العنيفة.

ولا يزال القصف العشوائي المكثف للمواقع المدنية مستمراً. ولا يزال الناس يموتون ويعانون. وتواصل روسيا شن غارات في المناطق الحضرية، مما يحرم المدنيين والمدن من الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وتقود النتائج والتحقيقات التي أجريت حتى الآن في مدن عديدة تعرضت للهجوم في أوكرانيا إلى استنتاج بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما أن حجم الاعتداء الجنسي والعنف المرتكبين ضد النساء والفتيات يثير قلقاً بالغاً. يجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديمهم إلى العدالة.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٢٣، أكدت بالفعل في مناسبات عديدة، وهنا اليوم أود أن أشدد مرة أخرى على آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمصدر مهم أسس بهدف إثبات وقائع وظروف الحالات المحتملة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من أجل تقديمها إلى آليات المساءلة ذات الصلة، وكذلك المحاكم الدولية. والتقارير الثاني، الذي صدر مؤخراً، يؤكد ما قلته للتو.

إن العدوان الروسي غير القانوني وغير المبرر والذي لم يسبقه استفزاز على أوكرانيا ليس انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً للأمن والاستقرار الدوليين فحسب، بل إنه يتسبب في إرباك منهجي عالمي تترتب عليه عواقب ضارة متعددة تؤثر بشدة على أضعف بلدان الجنوب.

نحتاج إلى مزيد من الدبلوماسية، وكما قال الأمين العام، فإن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بادرة أمل لمعالجة المخاوف العالمية بشأن هذه العواقب الضارة وإثبات أنه من الممكن إيجاد مساحة للحوار بل ويجب إيجادها.

ففي المقام الأول، تدعو إيطاليا بقوة إلى تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والإسراع في إقامة منطقة نووية آمنة حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

(تكلم بالإسبانية)

وندعو أيضاً إلى أمم متحدة أقوى وأكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية، لأن الأمم المتحدة يمكن أن تحقق المزيد بإشراك المزيد من بلدان العالم، حيث أن العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم قد شهد تغيراً كبيراً. لذلك من الضروري إشراك العديد من البلدان في ذلك الإصلاح.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الهجمات اليومية على الشعب الأوكراني والبنية التحتية الحيوية، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف مدمرة في المجال الإنساني، غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تتوقف على الفور. نريد أن نعمل من أجل إحلال السلام. نحن لا نحمل ضغائن ضد المواطنين الروس. إننا نؤيد الديمقراطية والحرية. ونريد أن نحترم أصول أوروبا وجذورها الدولية. هذا هو التزامنا. وتحقيقاً لذلك، نشترك في الدفاع عن أوكرانيا بضراوة. لكننا نريد تحقيق السلام مع العدالة والحرية واستقلال أوكرانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مقدونيا الشمالية.

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن وجود أوكرانيا وسلامها وأهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في خطر.

وهذا الانتهاك غير مقبول على الإطلاق لأنه من عضو دائم في مجلس الأمن، وهو جهاز يعهد إليه ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وإعلاء مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كل يوم تبقى فيه القوات الروسية على أراضٍ أوكرانية المستقلة وذات السيادة يقوض تلك المسؤولية.

وتؤيد إسبانيا بقوة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وإسبانيا، شأنها شأن العديد من الأصوات هنا اليوم وفي الجمعية العامة أمس (انظر A/ES-11/PV.18 و A/ES-11/PV.19)، تطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع القوات العسكرية للاتحاد الروسي من جميع الأراضي الأوكرانية والعودة إلى حدودها المعترف بها دولياً. لا يوجد سبب يمكن أن يبرر هذا العدوان.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن إدانتنا الشديدة لقصف روسيا العشوائي للأهداف المدنية والبنية التحتية، مما يشكل انتهاكاً غير مقبول للقانون الدولي الإنساني. تأكد مقتل آلاف المدنيين الأوكرانيين في الحرب، وهناك أكثر من ١٤ مليون مشرد. هناك أدلة مقلقة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد السكان الأوكرانيين. ويجب مساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال الخطيرة جداً عن هذه الأفعال، وهو أمر ستؤيده إسبانيا بكل إخلاص. يجب أن يكون هناك سلام وعدالة في أوكرانيا.

إن استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض يمنع مجلس الأمن من ممارسة دوره الأساسي بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا يكون بوسع أي بلد إساءة استخدام هذا الحق لتحقيق مآربه الخاصة واستعماله كنفويض مطلق لانتهاك القانون الدولي بلا عواقب. بيد أن حق النقض هذا لن يمنع المجتمع الدولي من الرد. فقد أعربت الجمعية العامة مرة أخرى أمس وبوضوح عن رأيها في هذه المسألة (انظر A/ES-11/PV.19) وكررت مطالبتها بالانسحاب الروسي

ونؤيد تأييداً تاماً التحقيق الذي بدأه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بهدف النظر فيما ارتكب على أراضي أوكرانيا من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد رحبنا في السابق أيضاً بالتدابير التحفظية التي اتخذتها محكمة العدل الدولية والتي تأمر روسيا بتعليق العمليات العسكرية فوراً.

كما أن الاستفادة بصورة كاملة من آليات حقوق الإنسان القائمة وضمان التمويل المستدام لها أمر ضروري لدعم عمليات المساءلة. وتعتقد مقدونيا الشمالية أنه ينبغي لنا أن نستفيد على نحو أفضل من العمل المنجز والمعلومات التي تجمعها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بغية التحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة في سياق الحرب العدوانية على أوكرانيا.

في الختام، سيكون من المهم بصفة خاصة في الفترة المقبلة منع أي عملية سياسية يمكن أن تقوض المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة الوصول إلى العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في هذا العدوان العنفي الذي شنه الاتحاد الروسي.

إن شعارنا لرئاسة مقدونيا الشمالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو أن ما يهمنا هو الناس. نحن مدينون لهم باستعادة السلام فوراً. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف الحرب. ونكرر مطالبتنا بالوقف الفوري للعدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وكذلك الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات الروسية والمعدات العسكرية من أراضي أوكرانيا. علينا أن نستعيد السلام، ويجب أن تسود المساءلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا.

السيد ألباريس بويو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، جزيل الشكر على عقد هذه الجلسة.

يصادف اليوم مرور عام على البداية المأساوية لعدوان الاتحاد الروسي غير القانوني على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي

صدّمت هزت أسواق السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم، مما يهدد بدفع ٥٠ مليون شخص إلى حافة المجاعة في جميع أنحاء أفريقيا وقارات أخرى. وتدمر الضربات الجوية الروسية المكثفة، التي تُشن عمداً على مناطق مكتظة بالسكان، البنية التحتية المدنية الحيوية وأرواح الأبرياء. لقد دمرت مدنا وقرى بأكملها. إن الأدلة دامغة على الفظائع والهجمات الشرسة التي ترتكبها روسيا ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، بمن فيهم الأطفال.

قبل بضعة أيام، أعلن الرئيس بوتين تعليق روسيا لمعاهدة ستارت الجديدة. وبالنسبة له، فإن التصعيد هو النمط السائد اليوم. يجب أن نمنع روسيا بشكل جماعي من جرنا إلى أهوال مماثلة لتلك التي حدثت في الحربين العالميتين. وعلينا أن ندافع معا عن ميثاق الأمم المتحدة. ويجب كفالة تحقيق المساءلة عن جميع الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي. وقد اتخذت الجمعية العامة أمس القرار دإط-١١/٦، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا" بأغلبية كبيرة من الأصوات. وتكلم المجتمع الدولي بوضوح عن رغبته القوية في السلام تماشياً مع الميثاق. وخطة صيغة السلام التي قدمها الرئيس زيلينسكي هي الخطة التي سيتم البناء عليها. إننا نقف إلى جانب أوكرانيا منذ البداية ولا نزال ملتزمين برغبتها في السلام العادل، فضلاً عن حقها الذي لا يمكن إنكاره وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق في الدفاع عن نفسها ضد العدوان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في كرواتيا.

السيد غريتش رادمان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

قبل عام واحد، أرسل الاتحاد الروسي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي ودباباته وطائراته الحربية لغزو أوكرانيا، وأرسل المزيد منهم بعد ذلك. وتقدمت القوات الروسية من الشرق والشمال ومن بيلاروس المجاورة في محاولة لكسر المقاومة الأوكرانية في خطوة واحدة سريعة.

من كامل أراضي أوكرانيا، بالإضافة إلى إعادة تأكيد التزامها باستقلال أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية والدعوة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وجاءت إسبانيا إلى المجلس اليوم لتعيد التأكيد على ذلك. إن الموجودين منا في أوكرانيا وأوروبا ليسوا وحدهم في مواجهة هذه الحرب. وتشكل الإجراءات الانفرادية التي تتخذها روسيا أيضاً هجوماً على أبسط القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، والتي تشكل شرطاً أساسياً لصون السلام الدولي، وهو المبدأ التأسيسي للمنظمة. ولذلك، نطالب بوقف الأعمال العدائية فوراً وبأن تسحب روسيا قواتها إلى حدودها المعترف بها دولياً وأن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. إننا نريد السلام لكل من أوكرانيا والشعب الأوكراني ولنا جميعاً، نحن الذين ندافع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تشيكيا.

السيد ليبافسكي (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): أقدر كثيراً إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن. وتستضيف تشيكيا أكبر عدد من لاجئي الحرب الأوكرانيين مقارنة بعدد السكان - ما يقرب من نصف مليون لاجئ - معظمهم من النساء والأطفال. ونحن أهد أكثر البلدان تضرراً من العواقب المباشرة للحرب العدوانية التي شنتها روسيا بلا مبرر ودون سابق استقزاز على أوكرانيا.

لقد بدأ عدوان روسيا الوحشي الشامل قبل عام واحد وبدأ ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم قبل تسع سنوات. وترى روسيا أن البلدان الأخرى وحريتها وديمقراطيتها، بل وحتى كيانها ليست سوى لقمة سائغة في سياق طموحها الاستعماري والإمبريالي. ولكن استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً أمر غير قابل للتفاوض. إن عواقب العدوان الروسي تمتد إلى ما هو أبعد من أوروبا. إنها عالمية حقاً. وتسببت الحرب التي تشنها في

ومع بعض الاستثناءات، يواصل العالم دعم حق أوكرانيا وشعبها في الدفاع عن النفس. وبعد مرور عام، لم يتعب الأوكرانيون، وكذلك لن نفتر في دعمنا. ولكننا لا نقبل تطبيع هذه الحرب القاسية التي تستهدف المدنيين عمدا. لقد بدأت روسيا هذه الحرب، وروسيا هي الوحيدة التي يمكنها إيقافها بسحب قواتها من أوكرانيا. وإلى أن تأتي تلك اللحظة، ستواصل كرواتيا الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها ومن أجل استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونحن معجبون بشجاعة وكرامة الأوكرانيين الذين يدافعون عن بلدهم وديارهم وندين لهم بالامتنان على وقوفهم إلى جانب المبادئ الحاسمة للميثاق والنظام الدولي القائم على القواعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إستونيا.

السيد رينسالو (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): إن إستونيا جارة للدولة المعتدية، روسيا، وقد أثرت هذه الحرب على بلدي تأثيرا كبيرا. واستقبلنا عشرات الآلاف من اللاجئين الأوكرانيين. وخلال الحرب، تعرضنا لهجمات إلكترونية منهجية من روسيا. وتشن روسيا حربها العدوانية الوحشية الشاملة وغير المبررة بهدف الإبادة الجماعية ضد أوكرانيا منذ ١٢ شهرا. ولا يزال هدف الكرملين ذاته دون تغيير، وهو محو أوكرانيا الديمقراطية ذات السيادة من الخريطة. وبعد عام من القتال بشجاعة، تستحق أوكرانيا السلام أكثر من أي وقت مضى. بيد أن ذلك السلام لا يمكن أن يكون بأي ثمن. إننا بحاجة إلى سلام عادل ودائم يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة؛ سلام يتقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد، الذي تأتي الأمم المتحدة في صميمه، ويعززها؛ وسلام يحول دون استعمال القوة لإعادة ترسيم الحدود الدولية. وتلك هي بالضبط المعايير ذاتها التي صوتت لصالحها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذها قرار الجمعية العامة دإط-٦/١١ أمس. يؤيد أعضاء الأمم المتحدة بقوة إحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا يرتكز على القانون الدولي والميثاق. وتستند خطة السلام الأوكرانية إلى نفس القيم والمبادئ العالمية، ولذلك أدعو

وكان هذا الغزو الشامل في الواقع تصعيدا هائلا للعدوان الذي بدأ في عام ٢٠١٤ باحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم ولأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. ولم تجلب الحرب سوى الخسائر في الأرواح وتسببت في سقوط أعداد لا حصر لها من الجرحى وفي المعاناة والدمار. كما جلبت معها سلسلة من الفظائع، مصحوبة بتدمير متعمد للبنية التحتية المدنية وتشريد جماعي للناس. وتحقيق المساءلة عن تلك الجرائم أمر مهم لتوفير بعض العزاء على الأقل وإحساس بالعدالة للضحايا وأسرهم، ولكنه سيكون أيضا بمثابة تحذير وراذع للجناء المحتملين الآخرين.

ولم يكن البؤس الناجم عن العدوان الروسي محصورا داخل حدود أوكرانيا. فقد كانت آثاره السامة، ولا تزال، محسوسة في جميع أنحاء العالم حيث أصبح انعدام الأمن في مجالي الغذاء والطاقة منتشرا على مستوى العالم. وهذه الحرب المميتة لا تهدف إلى غزو أوكرانيا وتجريدها من استقلالها فحسب. إنها تهدف أيضا إلى إبطال ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذاتها. وتهدف إلى تفكيك الأمن العالمي والدخول في عصر تصبح فيه القوة الغاشمة والاستيلاء على الأراضي هما القاعدة المقبولة.

لقد غزا الجيش الروسي أوكرانيا، وليس العكس. ولا شيء يمكن أن يخفي هذه الحقيقة الواضحة. وعلى الرغم من أن لكل بلد هنا في الأمم المتحدة شواغله وتطلعاته الخاصة ويلجأ إلى أصدقائه المختلفين طلبا للمساعدة، لا يوجد في هذه الحرب سوى طرف واحد يمكننا أن نقف في صفه: الطرف الذي يحمي حق بلد في الدفاع عن نفسه. ومن واجبنا أن ندعم تلك القضية العادلة. ومنذ وقت ليس ببعيد، كانت كرواتيا ضحية لحرب مشابهة جدا بنفس الذريعة والمبررات الخبيثة تقريبا. وفي هذه الحالة الصعبة، يكون لأي نوع من المساعدة أهميته، حتى وإن كان مجرد اعتراف بالمأساة الدائمة، وحتى لو كانت مجرد كلمات تعترف بالإيذاء. وقد اتخذت الجمعية العامة أمس بأغلبية ساحقة أحد هذه القرارات (قرار الجمعية العامة دإط-٦/١١) الذي يعترف بالمأساة والظلم للذين لحقا بأوكرانيا.

ندع السيد بوتين يتوارى وراء رداء ثغرة قضائية. وسيأتي الوقت الذي سيمثل فيه السيد بوتين أمام محكمة كهذه. لقد حان الوقت للتعلم من الماضي. فأهوال الحرب التي نشهدها اليوم هي العواقب المأساوية لكون الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك ضد بلدي وشعبي، قد مرت من دون عقاب. وليس من شأن تلك المحكمة أن تحقق العدالة لضحايا هذه الجريمة البشعة فحسب، بل وستشكل رادعا يساعد في منع نشوب النزاعات في المستقبل.

أخيرا، وإذ يتزامن اليوم مع الذكرى السنوية الـ ١٠٥ لإعلان استقلال بلدي، إستونيا، نقف إجلالا لرجال ونساء وطننا الشجعان الذين كافحوا لكي ننال حريتنا واستقلالنا. وأصلي أيضا من أجل أوكرانيا والأوكرانيين، فهم أشجع الناس الذين أعرفهم. فأوكرانيا لا تدافع عن بلدها وشعبها وحققها في الوجود فحسب، بل تدافع أيضا عن القيم المشتركة لبشرية موحدة الصف وعن النظام القانوني الدولي والميثاق. لا يمكن أن يتحقق سلام دون صدق. ولا بد للعالم أن يدرك أن الاتحاد الروسي نظام إرهابي يرتكب إبادة جماعية ضد الشعب الأوكراني.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥

أعضاء الأمم المتحدة إلى دعم خطة السلام المؤلفة من ١٠ نقاط التي اقترحتها الرئيس زيلينسكي.

ثانيا، تمنح المادة ٥١ من الميثاق جميع البلدان الحق في الدفاع عن النفس، ويتعين علينا أن نكفل بشكل جماعي قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها ضد المعتدي عليها. لقد رأينا الفظائع الشنيعة التي ارتكبتها روسيا، ولا تزال للأسف ترتكبها اليوم في أوكرانيا. لا بد لذلك أن يتوقف. ولهذا تبلغ قيمة المساعدات العسكرية التي تقدمها إستونيا إلى أوكرانيا ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. فنحن نريد لأوكرانيا ذات سيادة أن تتجو من ذلك العدوان الوحشي ويكون لها النصر. حينها سيتحقق السلام والعدل. وندعو جميع شعوب العالم إلى الانقراض لدعم أوكرانيا.

ثالثا، يتطلب تحقيق السلام الدائم كفالة المساءلة الكاملة. ويتضمن ذلك التزامنا بدحض فكرة كون العدوان أداة للعلاقات الدولية. نحن مدينون لآلاف الأوكرانيين الذين يتعرضون للقتل والاعتصاب والتشريد قسرا بإخضاع القيادة السياسية والعسكرية الروسية للمساءلة عن جريمة العدوان. ولذلك يجب إنشاء محكمة دولية خاصة لجريمة العدوان في أوكرانيا في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن